جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات التجارية
قسم المحاسبة والتمويل

بحث تكميلي لنيل درجة البكلاريوس في المحاسبة والتمويل

بعنوان

جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات الإدارية

(دراسة ميدانية على بنك التضامن الاسلامي)

Accounting Informotion Quality and its Impact on Mangement Decisions

إعداد الطلاب :

- ياسر إبراهيم داؤد محمد
- يونس بشير هرون بركة
- والي الدين محمد مصطفى عمر
- ناصر محمد عبد الله يعقوب
- معز موسى أحمد عطيه

إشراف:

د. بابكر إبراهيم صديق

1437هـ / 2016م

إستهلال

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا
تَأْكُلُونَ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا
تُحْصِنُونَ ﴿٤٨﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾

صدق الله العظيم

سورة يوسف

الايات من: ٤٧ - ٤٩

إلى من أرضعتنا الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض

"والدتنا الحبيبة"

*****

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقينا قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنالحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربناليمهد لنا طريق العلم

إلى القلب الكبير

"والدنا العزيز"

*****

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتنا

"إخوتي"

*****

الآن تُفتح الأشرعة وتُرفع المرساةلتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يُضيء إلاقنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببناهم وأحبونا **" أصدقائنا".**

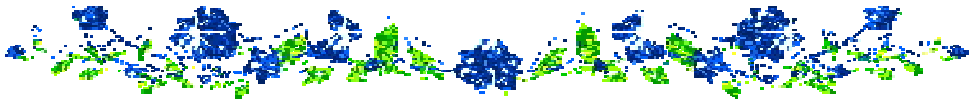

شكر وعرفان

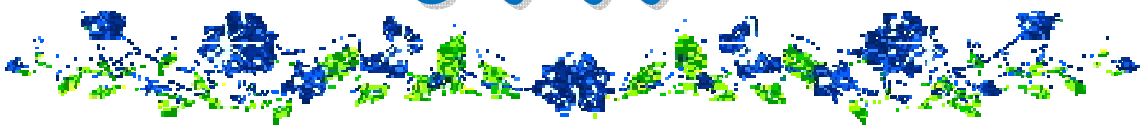

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات فتتبعثر الأحرف وعبثًا يحاول تجميعها في سطور،سطوراً كثيرة تمر في الخيال ولا يبقـــى لنا في نهايةالمطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا ...

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطواتنا الأولى في غمارالحياة ونخص بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا وإلى من وقف على المنابر وأعطى 00ن حصيلة فكره لينير دربنا ،إلى الأساتذة الكرام في كلية ***الدراسات التجارية*** ونتوجه بالشكر الجزيل إلى:

الدكتور **/ *بابكر إبراهيم صديق*** الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير،وله منا كل التقدير والاحترام.

المستخلص

تناولت الدراسة جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات الإدارية دراسة ميدانية على بنك التضامن الإسلامي.

وهدفت الدراسة إلى تحديد الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وبيان جودة المعلومات المحاسبية وتأثيرها على اتخاذ القرارات الإدارية وتحديد أهم العوامل المؤثرة على الإدارة عند اتخاذ القرارات وذلك من خلال الإفصاح الكامل عن السياسات المحاسبية وعن المعلومات التي توفرها التقارير والقوائم المالية.

تتلخص مشكلة البحث بأن جودة المعلومات المحاسبية تفتقر إلى الإفصاح الكافي عن السياسات المحاسبية التي أعدت على أساسها الحسابات في المنشأة ولمزيد من التوضيح يمكن ابراز الأسئلة التالية: ما مدى نجاح جودة المعلومات المحاسبية في تحسين كفاءة الأداء الإداري، ما مدى نجاح جودة المعلومات المحاسبية في مساعدة الإدارة على التخطيط والتوقع للمستقبل. كما هدفت الدراسة أيضاً إلى اثبات صحة الفروض التالية: جودة المعلومات المحاسبية الموثوقة هي المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه المنشأة في اتخاذ القرارات، التعارض في خصائص جودة المعلومات يؤثر في اتخاذ القرارات، المعلومات المحاسبية لها دور في تحسين كفاءة الأداء الإداري في المنشأة.

واعتمد الباحثون في إعداد البحث على المنهج الوصفي التحليلي مع دراسة الحالة ومن خلال ما تم دراسته توصل الباحثون إلى النتائج التالية: إن للمعلومات المحاسبية دوراً هاماً في توجيه القرارات في المنشأة وأن 95% يرون أن ملائمة المعلومات المحاسبية تساعد الإدارة في أداء وظيفة التخطيط والتوقع للمستقبل.

وعلى ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الميدانية فإن الباحثون قد أوصوا بالتوصيات التالية وأهمها: التوسع في استخدام المعلومات المحاسبية في عمليات التخطيط بكافة أنواعها ورسم السياسات المستقبلية للمنشأة، وإعداد وتأهيل متخذي القرارات الإدارية في مجال التحليل المالي وعقد الدورات في مجال اتخاذ القرارات.

Abstract

The study discussed the accounting information quality and its impact on managment decision-making a field study on Tadamon Islamic Bank. The study aimed to determine the qualitative characteristics of accounting information quality, clarify the accounting information quality and its effect on managerial decision-making, determine the most important factors affecting the management in decision-making through the full disclosure of accounting policies and information which provided by financial reports and statements.

The research problem concluded in that accounting information quality lacks the sufficient disclosure of accounting policies on which based preparation of accounts in the organization. For more explanation the following questions can be highlighted: to what extent the accounting information quality succeeds in improving the managerial performance efficiency, to what extent the accounting information quality succeeds in helping management in planning and future forecasting. The study also aimed to prove correctness the following hypotheses: the

reliable accounting information are the basic source on which organization depends in decision-making, inconsistency in of information quality characteristics affects the decision-making, accounting information has a role in improving managerial performance in an organization.

The researchers, in conducting the research, adopted the analytical descriptive method and the case study. The researchers, through what was studied, arrived at the following findings: the accounting information have important role in directing decisions in an organization, 95% of the study respondents appropriate accounting information help the management in performance of planning and future forecasting job. In light of the field study findings the researchers recommend as follows: the use of accounting information should be widened in planning process and designing the future policies of an organization, training courses on decision-making should be organized and managerial decision-makers of financial analysis should be prepared and qualified

الفهرس

الموضـــــوع	الصفحة
استهلال	أ
الاهداء	ب
الشكر وعرفان	ج
مستخلص	د
Abstract	هـــ
الفهرس	و
المقـــدمـــة	1
أهمية البحث	3
هدف البحث	3
فروض البحث	3
مناهج البحث	4
مصادر جمع البيانات	4
حدود البحث	5
هيكل البحث	5
الدراسات السابقة	6
الفصل الأول مفهوم وخصائص جودة المعلومات المحاسبي	
المبحث الأول: مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية	15
المبحث الثاني :خصائص جودة المعلومات المحاسبية	32

الفصل الثاني: مفهوم وأهداف وأساليب اتخاذ القرارات	
المبحث الأول: مفهوم القرار وأنواعه	46
المبحث الثاني: أساليب اتخاذ القرارات	61
الفصل الثالث الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: نبذة تاريخية عن بنك التضامن الاسلامي	76
المبحث الثاني: منهجية الدراسة واختبار فرضيات الدراسة	82
الخاتمة	
النتائج	114
التوصيات	115
المصادر والمراجع	116
الملاحق	119

.

المقدمة

وتشتمل على الآتي

أولاً: الاطار المنهجي

ثانياً: الدرسات السابقة

المقـــدمـــة

الإطار المنـهجي

بعد قيام الثورة الصناعية في القرن الثالث عشر ظهرت شركات المساهمة حيث انتقلت ملكية هذه الشركات عن إدارتها فأصبح المحاسب وظيفة جديدة بالإضافة إلى خدمة أصحاب المشروع وهي وظيفة خدمة الإدارة عن طريق توفير المعلومات اللازمة لمعاونتها في اتخاذ القرارات الرشيدة وقد ترتب على ذلك ظهور فروع جددة للحاسبة كاستجابة من جانب المحاسب لانتشار الفكر الخاص وأصبح اهتمام المحاسب بمرحلة تحليل المعلومات وزاد اهتمام المحاسب بنظام المعلومات بالمنشآت وذلك يعرف بترشيد الإدارة في مجالات التخطيط والإدارة في مجال الرقابة وحتى تكون مخرجات النظام المحاسبي على درجة كبيرة من الملائمة لمستخدميها في عملية ترشيد القرارات فلابد من توفي الخصاص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

من جانب آخر نجد أن التطور السريع والمتلاحق في تكنولوجيا المعلومات وطرق معالجتها كان له أثره البالغ في سير العمل المحاسبي في اتخا القرارات الرشيدة داخل المنشأة حيث تطورت الأنظمة المحاسبية المعلوماتية ومن ثم أساليب عرضها وبدأت المكونات الرئيسية لعملية اتخا القرارات الإدارية في المنشأة تعتمدد على جودة المعلومات المحاسبية.

مشكلة البحث:

تنحصر مشكلة البحث في الآتي:

1- القرارات الإدارية التي يتم اتخاها لا تبنى على جودة المعلومات المحاسبية الكافية.

2- كما أن جودة المعلومات المحاسبية تفتقر إلى الإصاح الكافي عن السياسات المحاسبية التي أعدت على أساسها الحسابات في المنشأة في قوائمها المالية تلقي الضوء فقط على الأداء الفعلي دون الاهتمام بالإفصاح الكامل عن المعلوات التي توفرها التقارير المالية.

3- كيفية تحديد جودة المعلومات المحاسبية الموثوق بها في عملية ترشيد واتخا القرارات الإدارية.

4- جودة المعلومات المحاسبية لا يتوفر فيها عنصر الملائمة والموضوعية لاعتمادها على الموثوقية التي تؤثر على اتخاذ القرارات الإدارية.

تساؤلات البحث:

1- ما مدى نجاح جودة المعلومات المحاسبية في تحسين كفاءة الأداء الإداري؟.

2- ما مدى نجاح جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد عملية اتخاذ االقرارات الإدارية؟.

3- ما مدى وفاء نظام جودة المعلومات المحاسبية باحتياجات الإدارة من المعلومات الدقيقة والملائمة والموضوعية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الآتي:

1- تحديد أهم الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

2- بيان أهمية وأثر المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير والقوائم المالية في اتخاذ القرارات الإدارية.

3- بيان القصور في استخدام جودة المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير والقوائم في عملية ترشيد واتخا القرارات وترشيد الأداء الإداري بالوحدة الاقتصادية.

هدف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

1- تحديد الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

2- بيان جودة المعلومات المحاسبية وتأثيرها على اتخاذ القرارات الإدارية وذلك من خلال الإفصاح الكامل عن السياسيات المحاسبية وعن المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير والقوائم المالية.

3- تحديد أهم العوامل المؤثرة على الإدارية عند اتخاذ القرارات الإدارية.

فروض البحث:

تتمثل فروض البحث في الآتي:

1- جودة المعلومات المحاسبية الموثوقة هي المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه المنشأة في اتخاذ القرارا الإدارية.

2- التعارض في خصائص جودة المعلومات المحاسبية يؤثر في اتخاذ القرارات الإدارية.

3- جودة المعلومات المحاسبية لها دور كبير في تحسين كفاءة الأداء الإداري في المنشأة.

مناهج البحث:

تتوقف درجة الاعتمادية على:

- المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفروض.
- المنهج الاستقرائي لاختبار مدى صحة الفروض.
- المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث.
- المنهج الوصفي لاستخدام أسلوب دراسة الحالة لمعرفة مدى اعتماد المنشأة في اتخاذ قراراتها الإدارية على جودة المعلومات المحاسبية.

مصادر جمع البيانات:

سيتم جمع بيانات الدراسة كالآتي:

1- بيانات أولية.عن طريق الاستبانات

2- بيانات ثانوية من الكتب والدوريات والسائل الجامعية والتقارير المالية.

حدود البحث:

- حدود مكانية: بنك التضامن الاسلامي
- حدود زمانية: 2016م.

هيكل البحث:

يتكون البحث من المقدمة التي تشمل الإطار النظري المنهجي والدراسات السابقة وثلاثة فصول وخاتمة. الإطار المنهجي يشمل مشكلة البحث وأهميته وفروضه ومنهجيته. والفصول كالآتي: الفصل الأول: جودة المعلومات المحاسبية يتكون من مبحثين المبحث الأول مفاهيم وأهداف جودة المعلومات المحاسبية. المبحث الثاني الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية. أما الفصل الثاني القرارات الإدارية يتكون من مبحثين. الأول مفهوم ومراحل اتخاذ القرارات أما المبحث الثاني أنواع القرارت وأثر الجودة على اتخاذ القرارات الإدارية. الفصل الثالث الدراسة الميدانية المبحث الأول نبذة تعريفية عن المنشأة أما المبحث الثاني يتوي على تحليل البيانات واختبار الفرضيات. والخاتمة تشتمل على أولاً النتائج ثانياً التوصيات.

ثانياً- الدراسات السابقة:

*** دراسة عبد الله أحمد طه (1998م).**

تمثلت مشكلة الدراسة في أن قائمتي الدخل والميزانية تعجزان عن توفير المعلومات المالية المتعلقة بالسيولة وهدفت الدراسة إلى توضيح أثر الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية ومن خلال استخدام المنهج الوصفي والتحليلي أثبتت صحة الفرضيات بوجود علاقة بين المعلومات المحاسبية الملائمة وأسعار الأوارق المالية، وكذلك وجود علاقة بين التقارير المالية والاستثمار في سوق الأوراق المالية وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها نشر الوعي المحاسبي والثقافية المحاسبية والعمل على تطوير القوائم المالية لشركات المساهمة السوداينة مع ضرورة إصدار معايير محاسبية للاستثمار في الأسم لتلائم بيئة السودان المحاسبية.

*** دراسة حسين علي العطاس (1994م):**

تقييم المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات كأداة في ترشيد قرارات المستثمرين بالتطبيق على سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية:

هدفت الدراسة إلى تقييم المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية في سوق الأسهم السعودية وتحديد العوامل المؤثرة التي يتحصل عليها المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار في وسوق الأوراق المالية السعودي.

وبيان المعلومات الواجب توافرها للمساعدة في ترشيد قرار الاستثمار في الأوراق الماليةة تتمثل الداسة وأهميته في عدم كفاية المعلومات المحاسبية وضرورة الإفصاح عنها للرجوع إليهال عند اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية السعودية. وذلك لاختلاف طبيعة المعلومات والهدف منها عند إصدارها.

من أهداف الدراسة تقويم المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية في سوق الأوراق المالية السعودي تحديد أهم العوامل المؤثرة التي يتحصل عليها المستمثر عند اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية السعودي، تحصيل لبعض النتائج منها أن يفهم المستثمر بدرجة كبيرة ابالمعلومات المحاسبية المنشودة عند اتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية وعدم كفاية نظام المعلومات المالي من وجهة نظر المستثمر السعودي.

ترى البحاثة أن الدراسة تركز على الاستثمار في سوق الأسهم السعودي بينما دراستي عن استخدام المعلومات في كل أنواع الاستثمار.

*** دراسة نور الدين صالح عبيد (1999م) (التدفقات النقدية كأساس لمنح التمويل المصرفي):**

هدفت الدراسة إلى إيضاح التطورات التي حدثت في عرض القوائم المالية واستخدامها في التحليل المالي، وبيان القصور في قوائم المالية التقليدية لتلبية احتياجات المستخدمين وإمكانية استخدام قوائم التدفق النقدي في تحليل وتقويم المشروعات وتغطيتها لمتطلبات منح التمويل وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية. تمثلت مشكلة الدراسة في اعتماد المصارف في قرارها الخاص بمنح التمويل على أساس دراسة وتحليل القوائم المالية في اعتماد المصارف وتحليل القوائم المالية التقليدية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي) التي يوجد بها الكثير من العيوب في كيفية قياس الأرباح واستخدام التقدير الشخصي في معالجة العمليات المالية، مما يفقد هذه القوائم موضوعيتها في الإعداد وبالتالي يتم التوصل إلى نتائج غير دقيقة ولا يمكن استخدامها كمؤشر لمنح التمويل.

اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي الوصفي باستخدام استمارة الاستبيان على الدراسة الميدانية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: أن مفهوم التقارير المالية واسع وشامل كل المعلومات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بمخرجات النظام المحاسبي ودرجة الإفصاح فيها.

أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بتطبيق معاسبير المحاسبة والعمل على التدفقات النقدية المعتمدة من المراجع القانوني كجزء من متطلبات العرض والإفصاح والعمل على زيادة الإفصاح في عرض البنود لتحقيق الاستفادة القصوى من معلوماتها في اتخاذ قرارات منح التمويل بالإضافة إلى رفع كفاءة متخذي القرارات التمويلية واستخدام الأساليب الحديثة في اتخاذ القرارات التمويلية.

*** دراسة شوقي عزمي محمود (2002م)**

تمثلت مشكلة الدراسة في ضرورة إيجاد وسائل فعالة ما بين الجمهور وسق الخرطوم للأوراق المالية من خلال معرفة الاستثمار بالأوراق المالية والفوائد التي تحكم التعامل فيه، وهدفت الدراسة إلى معرفة أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية والتفوق على الظروف المحيطة بالأوراق المالية وتأثيرها على حجم التداول بسوق الخرطوم للأوراق المالية ويستخدم المنهج الوصفي والتحليلي لتمكن الباحث من إثبات صحة فرضيات الدراسة بأن الظروف الاقتصادية المحيطة بالأوراق المالية تؤثر سلباً أو إيجاباً على التداول بالسوق وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها تحويل بعض مؤسسات الدولة إلى شركات مساهمة عامة وتشجيع البنوك على استثمار نسبة أكبر من محافظها الاستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية مع ضرورة مراجعة التشريعات والقوانين المنظمة للسوق بصورة لا يكون بها غموض أو لبس.

*** دراسة المعياطة (2002م):**

مشكلة الدراسة: تكمن المشكلة في أن استيعاب دور المعلومات المحاسبية من قبل إدارات الجامعات الحكومية لم يكن السرعة المطلوبة في الاستفادة منها في مجالا ت اتخاذ القرارات مما أدى إلى تفاقم الأزمة المالية والإدارية.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتقييم الطرق والوسائل التي تستخدم من قبل إدارات الجامعات الحكومية في المشاكل المالية التي توجد هذه الجامعات وذلكب استخدام البيانات والمعلومات المحاسبية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات.

منهج الدراسة:

استخدام الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج التاريخي والملاحظة والدراسة الميدانية.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى أن استخدام البيانات المالية والمعلومات المحاسبية من قبل إدارات الجامعات الأرجنية الحكومية بدرجة عالية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات لبعض العقبات التي تعيق عملية استخدام البيانات والمعلومات المحاسبية بشكل أمثل مثل تحديد الرسوم الجامعية وعدم معرفة المخصصات الحكومية السنوية للجامعات.

*** دراسة عبد الشكور (2002م):**

نشأت فكرة البحث من التساؤل الآتي:

(ما مدى ملاءمة وفاعلية النظام المحاسبي المستخدم في اشركات الصناعية ذات النوعية المحدودة في المملكة السعودية في تحقيق أهدافها وتوفير الرقابة الداخلية للمحافظة على ممتلكاتها وتحقيق البدائل والتناسق بين الأنظمة الفرعية وإنتاج التقارير والقوائم المالية المطلوبة لإظهارها بصورة الحقيقية عن قيمة النشاط والمركز المالي والمساعدة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الرشيدة.

فروض الدراسة:

1- إن النظام المحاسبي يساعد المنشأة في تصنيف أهدافها ويوفر لها كافة المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

2- النظام المحاسبي السليم يساعد المنشأة في إعداد التقارير والقوائم المالية يؤدي إلى تقديم الصورة الحقيقية والعادلة عن نتيجة الأعمال والمركز المالي للمنشأة.

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها:

1- أن كل الشركات موضع البحث تستخدم نظم معلومات محاسبية محورية كما أنها تستفيد من القدرة المالية للمعالجة بالحاسوب.

2- أن النظم المحاسبية المستخدمة في الشركات موضوع الدراسة تم تصويرها لتلاءم احتياجات افدارة وقد أوفت بصورة عامة وسريعة في توفير البيانات المالية اللازمة.

3- تستعين النظم المهمة بالمرونة التي تسمح بإجراء أي تعديلات عليها طبقاً لمتغيرات العمل.

*** دراسة صلاح علي أحمد محمد (2002م):**

تمثلت مشكلة البحث في عدم كيفية المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية التي يعاني منها متخذ القرار للاستثمار في الأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى معرفة المعلومات المحاسبية المؤثرة على مفاضلة المستخدمين للبدائل الاستثمارية في الأوراق المالية وتحليل المخاطر المنتظمة بغرض تدشين قرارات الاستثمار من خلال تحديد عائد ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

فرضيات الدراسة كالآتي:

1- أن المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية لا تعبر بصورة أفضل عن عدالة أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية.

2- مستوى المعلومات المحاسبية المنشورة في سوق الخرطوم للأوراق المالية لا يرقى إلى المستوى المتعارف عليه للإفصاح الكافي والملائم.

حيث أثبتت الدراسة جميع صحة الفروض

توصلت لمجموعة من النتائج والتوصيات.

إلزام الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق معايير المحاسبة التي تتلاءم مع طبيعة احتياجات متخذي القرار والتركيز على تطبيق مفهوم التدفقات النقدية في القوائم المالية.

التركيز على تطبيق مفهوم النقدية في القوائم المالية.

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة السابقة في أنهما ركزتا على أثر المعلومات المحاسبية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية كما تطرقت الدراسة السابقة لأثر المعلومات المحاسبية على قرارات الاستثمار في سوق العمل بصفة عامة وأن الدراستان تكادان تنطلقان من رؤية واحدة ولكن الاختلاف يأتي في الوسائل وزمان الدراسة. وبالرغم من ذلك فالدراستان تطرقتا لموضوع واحد.

دراسة مصطفى نعيم البشاري (2002م):

تمثلة مشكلة الدراسة في دور معايير المحاسبة والمراجعة في تنشيط أسوق المال وهفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطكبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والمحلية من قبل المؤسسات والشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي والوصفي وبُنيت على فرضيات توفير المعايير على المعلومات التي تحقق أهداف المستثمرين في أسواق المال على المستوى الدولي وأثبتت الدراسة صحة ذلك كما توصلت إلى نتائج أهمها أن معايير المحاسبة والمراجعة تلعب دوراً هاماً وفعالاً في تنشيط كفاءة سوق المال وذلك خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمراجعة لمصاحبة التطور السريع في مجال النشاط الاقتصادي.

*** دراسة عبد المجيد عبد الرحيم علي (2003م):**

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توافر المعلومات المحاسبية التي يتم نشرها في التقارير المالية السنوية لاحيتاجات المستثمرين والمتعاملين مع سوق الخرطوم للأوراق المالية. وهدفت الدراسة إلى التعرف عى دور التقارير المالية الدورية في تنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية حتى يقوم بالدور المطلوب منه.

ومن خلال استخدام المنهج الوصفي والتحليلي أثبتت الدراسة صحة الفرضيات بأن المعلومات التي توفرها التقارير المالية الدورية تؤثر على أسعار الأسهم في سوق الخرطوم للأوراق المالية وعلى فرضية اعتماد سوق المال على المعلومات التي ترد في القوائم المالية والتقارير المالية وتوصلت الدراسة إلى أ ن توفر المعلومات المالية من العوامل المهمة في تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية وتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية يتطلب أن تظهر التقارير المالية ومؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية للدولة وأن يتوافر الإفصاح عن المعلومات التي تفيد التنبؤ بمخاطر الاستثمار في الأوراق المالية وأهم توصيات الدراسة ضرورة تبني إدارة سوق الخرطوم للسياسات التي تهدف إلى تثبيت مفاهيم المؤشرات المالية مع إشاعة روح الثقة في التقارير المالية.

الفصل الأول

مفهوم وخصائص جودة المعلومات المحاسبية

– المبحث الأول: مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية

– المبحث الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الأول

مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية

تعد المحاسبة من أهم فروع المعرفة الإنسانية التي تهتم بتوليد وإنتاج بيانات ومعلومات ذات خصائص إقتصادية، وعادة ما تتعلق البيانات والمعلومات المحاسبية بمواضيع أو ظواهر اقتصادية، وتقدم ذوي العلاقة بها أو ذوي المصالح فيها، والوحدات الاقتصادية والمجتمع.

وقد أزدادت أهمية المعلومات بصورة عامة، وأنظمة المعلومات المحاسبية بصفة خاصة في العمل الحديث نتيجة لعديد من العوامل والمتغيرات فالثورة العلمية الكبيرة في جميع المجالات أدى إلى تعقيد الحاجات والمصالح وتشابكها وتنوع وتغير سبل تحقيقها وزيادة الحاجة إلى معلومات مفيدة وجيدة وصالحة من كل متغيراتها الهامة ومؤثراتها ونتائجها وتوجيها إلى ما يحقق المصالح الاقتصادية والاجتماعية العامة والخاصة [1].

مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

([1]) عماد الدين محمد إبراهيم،"أثر جودة المعلومات المحاسبية في تعين الأداء وضبط الرقابة على التكاليف" رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا– جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2011م، ص رقم (25).

يمكن تعريف المعلومات المحاسبية بأنها المعلومات إعدادها أو إنتاجها لتصبح في شكل أكثر نفعاً للفرد مستقبلاً والتي يكون لها قيمة مدركة أما في الاستخدام الحالي أو المتوقيع وفي القرارات التي يتم إتخاذها.

أن مصطلح الجودة بشكل عام يعني صلاحية الشيء للغرض الذي أعد من أجله أو مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة كما أن جودة الخدمة تعني ملائمتها للغرض الذي تعد من أجله وبذلك فالجودة مسالة نسبية وحدودها تكون الخدمة مقبولة من جانب العميل ومن حيث إشياءها لحاجته في حدود المقابل الذي يتحمله.

قد أشار بعض الكتاب إلى مفهوم الجودة قد تطور عبر الزمن، فقد كان ينظر إليها البعض على أنها الكمال ولكن يعاب على هذا المفهوم أنه محدود الفائدة وقد ينظر إليها البعض الآخر على أنها شيئاً غير ملموس ومعنوي ولكن يعاب على ذلك أنه مفهوم غامض وأقعي، في حيث ينظر إليها آخرون على أنها درجة الملائمة للاستخدام.

أن مفهوم الجودة مرن ويتطور مع تطور العصور والازمنة وتستجيب لمختلف المتغيرات ويتلائم مع مجالات الاستخدام المختلفة، كما أنه يمكن أن يتضمن الكثير من المتغيرات التي تحقق الهدف من استخدامه.

وتعكس خصائص جودة المعلومات المحاسبية أحد جوانب جودة المعلومات وقد أطلق عليها المعايير الفنية لجودة المعلومات المحاسبية.

المحاسبة كنظام للمعلومات

المعلومات المحاسبية واستخداماتها:

نشأت كأداة تذكرية ثم تحولت مع الحاجة إلى أداء للتقارير ثم نمت وتطورت لتصبح ركيزة أتخاذ القرارات المصيرية في شأن الموارد الاقتصادية، يمكن القول أن المحاسبة قد نشأت كوسيلة منظمة للحساب تهدف إلى تذكير من يقوم بأستخدامها بأحداث ومعاملات مافية حتى يتمكن من الاستمرار في التعرف على ما له وما عليه وارتبط نشأة المحاسبة في نظر المفكرين والمؤرخين بالقيد المزدوج وإهمال الدفاتر وقد كانت أهداف وخصائص المحاسبة في هذه الفترة تتلخص في الآتي: [1].

1/ الهدف هو تجميع بيانات عن حقوق المالك والتزامات تذكرته بها ويحصل على المعلومات التي تمكنه من التعرف على أصوله والتزاماته وكانت استخدامات المعلومات المحاسبية بهذه الصورة تتركز في اتخاذ قرارات من الائتمان وتحديد حقوق الشركاء.

2/ لم يكن المحاسبية حدوداً وأضحة حيث كثير ما كانت تظهر الحسابات العمليات الخاصة بالمالك بالإضافة إلى عمليات التجارة.

3/ وإن كانت المحاسبة وسيلة منظمة للحساب في ذلك الوقت كانت القيود الدفترية وصفية إلى حد كبير وتوضح أدق تفاصيل العملة موضوع التسجيل.

أسباب حاجة الحاضر للمعلومات:

يعتبر القرن العشرين نقطة تحول في مجالي الفكر والممارسة المحاسبية فقد بدأ الفكر المحاسبي وتتبعه الممارسة أحياناً وتسبقه أحياناً أخرى في التركيز على المنفعة في مجالات المحاسبة الإدارية المختلفة وقد أتى ذلك كنتاج للتطورات في أنظمة المعلومات بصفة عامة وأنظمة المعلومات الإدارية والتي قوامها وعمودها

([1]) د. محمد يوسف خضاوي، نظم المعلومات المحاسبية (عمان: دار وائل للنشر، 2001م) ، ص25.

الفقري نظام المعلومات المحاسبيي وتتلحص أهم التطورات على أنظمة المعلومات بصفة عامة في الآتي.

1/ تطورات إقتصادية:

يقوم النظام المحاسبيي الاقتصادي العالمي على المشروعات كبيرة الحجم متعددة الأهداف والأنشطة منتشرة الفروع متعددة البنيات والسياسات في ظل محاولات جادة من قبل الحكومات لتوجيه والسيطرة على أوجه النشاط الاقتصادي في ظل استمرار التضخم الكثيف وقد أدت هذه التطورات إلى مزيد من التركيز على نفعية البيانات والمعلومات لأغراض التخطيط والرقابة والتوجيه ومتابعة السياسات على محتوى المشروع وأسس التقرير.

2/ تطورات اجتماعية سياسية: [1].

أصبحت الحكومات في الحاضر تهتم بمسوؤلياتها المتزايدة قبل المجتمع نتيجة الظروف الاقتصادية والتقنية البيئية الراهنة حيث أصبح ذلك من مقومات بقاء واستمرار سياساتها غير الخاضعة للترجمة النقدية معظم هذه التطورات أدت إلى ضرورة التعامل مع مزيد من المعلومات. وتنطوي على كثير من التفاصيل الوصفية.

3/ تطورات تقنية:

([1]) المرجع السابق، ص27.

لها إنعكاسات كبيرة على المنظمات والتنظيمات الاقتصادية وأنظمة المعلومات العامة فقد أدت التطورات التقنية إلى تعقيد هيكل التنظيمات وترامي أبعاد المشاكل الاقتصادية الإدارية فقد أصبحت إدارة التنظيمات الاقتصادية تقوم على الحركة الديناميكية لملاحقة التطورات التقنية ومقابلة التغيرات الدائمة والسريعة التي تنتج عنها.

4/ تطورات هيكلية:

أدت كل التطورات السابقة إلى تغيرات هيكلية تتمثل أساس في نمو القطاعات الخدمية ومؤسساتها وزيادة أهمية دورها في الوفاء بحاجات المجتمع ونمو الوظائف الخدمية للمشروعات الاقتصادية وقد أدت هذه التغيرات والتطورات الهيكلية إلى حاجات متجددة لبيانات ومعلومات غير تقليدية ومتطورة ويكميات هائلة ذلك لتطور أبعاد الخلل و إمكانياته ووضع ما يتناسب من سياسات وخطط واستراتيجيات للتغلب على أثاره والتحكم فيه وكل ذلك يتطلب توافر أنظمة معلومات ذات قدرات خاصة ترتكز على كم هائل من البيانات والمعلومات.

مستخدمو المعلومات المحاسبية:

أن للبيانات والمعلومات المحاسبة عدداً كبيراً من الاستعمالات فهي تستخدم أساساً للقرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية داخل المنشأة نفسها، وللقرارات الاستمارية والتمويلية من قبل الأطراف من خارج المنشأة وللأغراض الضريبية ومتطلبات القوانين والتشريعات المالية فالدائنون والمقرضون على اختلاف أنواعهم والمساهمين واتحادات ونقابات العمال والاقتصاديون والموظفون وغيرهم يعتمدون على المعلومات الصحيحة والواقعية للمنشأة ويتضمن مستخدمو القوائم المالية وما

يحويها من بيانات ومعلومات محاسبية من خارج المنشأة بأن لديهم نطاقاً واسعاً ومتضارباً في المصالح، ومن هنا جأت الحاجة إلى توفير البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية من أجل التحليل المالي والقياس المقارن للمخاطر.

استخدامات جودة المعلومات المحاسبية :

أن أفضل الخدمات التي تقدمها المحاسبة إلى المجتمع في إمداد إدارة المشروع بالمعلومات الأساسية الجيدة وذات الجودة العالية للحكم على مدى تقديم المشروع من حيث القرارات الإدارية السابقة وأتخاذ قرارات جديدة في المستقبل. لأن حسن أداء المشروع يتوقف على مدى كفاءة المسؤولين عن المشروع. وهذا بدوره ينعكس على كل من المستهلكين والمنتجين والمستثميرين بشكل مباشر أو غير مباشر.

حيث كانت المشكلة المعقدة التي تواجه المسؤولين هي البحث عن أنسب الطرق لاتخاذ القرارات الرشيدة. وكانت استجابة المحاسبة لهذا المطلب تتمثل في إنتاج الحسابات أولاً ثم إنتاج موازين تقديرية فيما بعد.

مفهوم وأهمية المعلومات:

البيانات والمعلومات (Data and in for mat ion)

عادة ما يستخدم هذين المصطلحين في الحياة العملية كمترادفين لوصف شيء واحد على الرغم من الاختلاف الكبير في مفهوم ومعنى كل واحد منهما لذلك يتطلب الأمر التحديد الواضح لمعنى ومفهوم كل من مصطلحي "البيانات" و" المعلومات" حتى يمكن الحصول على الفهم الصحيح لمعنى تشغيل البيانات.

البيانات:

يعبر هذا المصطلح عن حقائق مجردة ليست ذات معنى أو دلالة في ذاتها لمعنى أنها لو تركت في حالها فلن تضيف شيء إلى معرفة مستخدميها بما يؤثر على سلوكهم في اتخاذ القرارات، لذلك تتضمن البيانات أي مجموعة من الحروف والرموز والأرقام التي تعبر عن حقيقة وقوع أحداث معينة داخل النظام أو نتيجة لتعامل النظام مع الأطراف الأخرى خارج النظام.

المعلومات:يعبر مصلح معلومات عن بيانات تم تشغيلها بطريقة معينة أدت إلى الحصول على نتائج ذات معنى مفيد لمستخدميها.

تعد المعلومات المحاسبية من الموارد الأساسية التي يعتمد عليها للوصول إلى أهداف محددة وعرفت المعلومات بأشكال متعددة.

إن المعلومات هي بيانات تمت معالجتها، أي مجموعة من البيانات ثم ترتيبها بشكل معين وأصبحت معدة للاستخدام بواسطة شخص معين في غرض معين في وقت محدد [1].

عرفت أيضاً باستخدام لفظ المعلومة للدلالة على بيانات تم تجهيزها أو تحويلها لكي تصبح ذات منفعة تعرض لمن يحتاج إليها، عرفت أيضاً أن المعلومة تعتبر قوة يمكن استخدامها كأداة تحكم سلوكيات الأفراد في المجتمع والمعلومات تزود مستقبلها بتصور عقلي عن فرد أو مجموعة من الأشياء أو الأنشطة أو الأهداف.

مفهوم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر الهيئات والمجامع المهنية:

([1]) المرجع السابق، ص30- 35.

أولت الهيئات العلمية اهتماماً خاصاً بهذا الموضوع قد اعتبرت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (A.AA) الملائمة معياراً من معايير المحاسبة يمثل المركز الأول بين المعايير الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية.

وأن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) فقد أوضح أن ملائمة المعلومات المحاسبية يقصد بها قدرة المعلومات على أحدث اختلاف في القرار من خلال مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على إعداد التنبؤات أو تصحيح التدفقات أما مجلس معايير المحاسبة الدولية يؤكد على أنه لكي يمكن الاستفادة من المعلومات يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرار، ويكون للمعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات، ويلخص (FASB) السمات النوعية للمعومات المحاسبية والتي منها:

أ) مدى المنفعة لاتخاذ القرار.

ب) الموثوقية.

ج) القدرة على التحقيق.

كما وضعت بعض القيود لتلك السمات هي:

القيد الأول:

أن الأهمية النسبية للمعلومات والعلاقة بين التكلفة والمنفعة لهذه المعلومات.

القيد الثاني:

أن تكون جوهرية ويرفع التقرير لها إذا كانت كافية ليكون لها تأثير على متخذي القرار، حيث من الصعب تقيم منفعة المعلومات المحاسبية ومن الصعب تحديد ما إذا كان عب تكلفة الإفصاح ومنافع هذا الإفصاح توزع توزيعاً عادل.

اقتصاديات المعلومات:

أن النظرة الاقتصادية لتحديد المعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية وتعامل المعلومات كسلعة لها أسعارها وتكاليفها.

وينظر لاقتصاديات المعلومات في الوحدات الاقتصادية من زاوية العلاقة بين منفعة المعلومات وتكلفتها، أي بمعنى آخر إجراء الموازنة بين المنفعة والتكلفة. علماً أن منفعة المعلومات بخلاف تكاليف المعلومات، وهنا تكمن صعوبة قياس منفعة المعلومات وتشمل دراسة العلاقة بين منفعة المعومات وتكلفتها العناصر التالية:

أولاً: تكلفة إنتاج المعلومات.

إن إنتاج المعلومات المحاسبية كأي سلعة اقتصادية لا يتم بدون تحمل تكلفة سواء على مستوى المنشأة أم على مستوى المجتمع وأنه لا بد من يذل تكلفة في سبيل إنتاج المعلومات التي يراد منها منفعة القوائم المالية ولتحقيق اقتصاديات الإنتاج ألا تزيد تلك التكلفة (سواء المتعلقة بإنتاج المعلومات أم بيانها أم استخدامها من القراء) عن المنافع التي تعود من استخدام تلك المعلومات التي تتمثل أساساً في جودة اتخاذ القرارات سواء على المستوى الفردي أم على مستوى المجتمع.

ثانياً: منفعة المعلومات:

بالرغم من صعوبة قياس منفعة المعلومات إلا أنه يمكن تحديد قيمتها استناداً على خصائص المعلومات الجيدة.

1- الشمول.

2- الدقة.

3- الملائمة.

4- الوضوح.

5- المرونة الموضوعية.

6- الوقائية.

7- إمكانية.

يمكن وبصفة عامة تقسيم تكلفة إدارة نظم المعلومات إلى العناصر التالية:

1- تكلفة المعدات.

تتميز تكلفة معدات نظام المعلومات بأنها ثانية غير متغيرة تميل للارتفاع عند زيادة مستوى التمكين في عملية تشغيل البيانات.

2- تكلفة الحيز والعوامل المناخية:

يشتمل هذا العنصر على تكلفة الحيز الذي يشغله نظام المعلومات وتكييف الهواء ووحدات الطاقة والأمن، ويغلب على تكلفة هذا العنصر صفة التكاليف شبه المتغيرة مع حيلها نحو الارتفاع بزيادة مستوى الميكنة في تشغيل البيانات.

3- تكلفة تحليل وتصميم النظم:

يشمل هذا العنصر على تكلفة إمداد إجراءات تشغيل البيانات كما يشتمل وفي حالة التشغيل الالكتروني على إعداد البرامج غالباً ما تكون تكلفة هذا العنصر ثابتة مع ميلها نحو الارتفاع بزيادة مستوى الميكنة في تشغيل البيانات.

4- تكلفة التحويل:

يشتمل هذا العنصر على تكلفة التحول من أي من الطرق المتبعة في تشغيل البيانات إلى طرق أخرى بديلة مثل التحويل من النظام الآلي إلى النظام الإلكتروني لتشغيل البيانات وغالباً ما تتصف تكلفة هذا العنصر بالثابت.

5- تكلفة التشغيل:

يشتمل هذا العنصر على تكلفة القوة العاملة في النظام وصيانة الأجهزة والمهمات المستخدمة وما شابه ذلك ويغلب على تكلفة هذا العنصر صفة شبة المتغيرة.

فروع المحاسبة:

من السمات المحاسبية أيضاً تتطور دائماً في الاتجاه الذي يزيد من فعالية الخدمات التي توفرها المجتمع وتكسب المحاسبة هذه السمات من كونها علم اجتماعي

يفترض أن يتفاعل دائماً مع الظروف البيئية والاجتماعية الاقتصادية ولهذا السبب ظهرت فروع متعددة للمحاسبة يقوم الباحث باستعراضها على النحو التالي. [1].

1- المحاسبة المالية:

تهتم بتسجيل العمليات المالية وتصنيفها وتبويبها خلال فترة زمنية معينة وإعداد الحسابات الختامية والتقارير المالية لنتائج العلميات خلال لذلك فترة وبيان المركز المالي في نهائيها.

عمل المحاسبة المالية مقياس النشاط الاقتصادي والاجتماعي كانت نوع النشاط مثل النشاط الزراعي والصناعي أو التجاري أو العقاري الخدمي يتم قياس النشاط من خلال تسجيل كل العمليات والأحداث المالية في سجلات المنظمة وهذه البيانات المسجلة في مجموعات متجانسة تم تحليها وإظهارها في نتائج إجمالية لتحقيق بيان نتيجة العلميات خلال فترة معينة.

وتهتم بتحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العلميات المالية التي تحدث خلال الفترة المحاسبة بينا المنشأة والغير وذلك يقصد إعداد تقارير مالية الخارجية توفر لمستخدمي هذه التقارير معلومات مالية عن نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي.

ويلاحظ الباحث من تعاريف المحاسبة المالية بأنها:

1/ الأصل الذي تفرعت منه فروع المحاسبة الأخرى.

2/ تهتم بتسجيل البيانات وتفشيلها لإنتاج معلومات تمكن مستخدمها من اتخاذ القرارات اللازمة يستطيع الباحث تعريف المحاسبة في المنشأة وذلك لإعداد تقارير

([1]) وجدان حسان عبد الله محمد، "المعلومات المحاسبية ودورها في صنع واتخاذ القرارات الإدارية" رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا– جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2007، ص22.

مالية توفر لمستخدمي هذه التقارير معلومات عن نتيجة أعمال المنشأة وتركز على حماية أصول المنشأة.

2/ المحاسبة الإدارية:

عرفت بأنها نظام للمعلومات يقوم بجمع وتشغيل البيانات لإنتاج معلومات يتم التوصل من إدارة المنشأة واستخدامها في التخطيط والتقويم الرقابة. وما تنطوي عليه هذه الوظائف وما تحتاجه من اتخاذ القرارات بما يساعد الإدارة في تحقيق أهداف التنظيم.

كما عرفت بأنها نظام يهدف إلى خدمة الإدارة الداخلية المنشأة ويمدها بالمعومات ومساعدتها على القيام بوظائفها الإدارية المختلفة من تخطيط ورقابة وقياس أداء الإدارات والأقسام وتحليله.

يرى الباحث ومن التعريفات السابقة للمحاسبة الإدارية أنها:

1- نظام المعلومات، مثلها مثل أي فرع من فروع المحاسبة.

2- توفر معلومات تعتمد عليها إدارة المشروع لاتخاذ القرارات.

3- نظام داخلي يعمل داخل التنظيم لخدمة الإدارة في المستويات التنظيمية.

4- من تعريفات المحاسبة الإدارة السابقة يستطيع الباحث أن يعرفها نظام للمعلومات لخدمة إدارة المشروع ويمدها بالمعومات اللحظية.

3/ محاسبة التكاليف:

تعرف بأنها مجموعة من النظريات تمثل في نظرية التكلفة ونظرية المتغيرة ونظرية التكلفة الثابتة:

ونظرية التكلفة المستغلة، مجموعة من المبادئ الأسس والقواعد تستخدم في قياس التكلفة المنتجات النهائية للوحدة الاقتصادية عن طريق حصر وتسجيل وتحليل عناصر التكلفة من مواد وعمل وخدمات الربط بينهما إضافة لاهتمامها بتبويب عناصر التكاليف حسب الأسس المختلفة. [1].

الوظيفة، السلعة، العلاقة مع حجم الإنتاج، كما تهتم بتجميع وتصنيف وتحليل بيانات التكاليف بهدف تحديدها وفرض الرقابة عليها.

4/ المحاسبة الحكومية:

عرفت بأنها المحاسبة في المؤسسات والهيئات العامة التي لا تهدف إلى الربحية. إنما تسمى لخدمة المواطنين والمجتمع، وتعمل المحاسبة الحكومية على تزويد إدارة تلك المؤسسات بمعلومات مالية مفيدة تساعدها في الرقابة على صرف أموال الدولة وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات المالية التي تصدرها.

وتضمن المحاسبة الحكومية تسجيل عمليات تحصيل الموارد الحكومية تقيم التقارير الدورية ونتاجها سواء الأجهزة الحكومية التقليدية التشريعية أو الجهورية بصفة العامة وهي تخدم أغراض التخطيط والمتابعة الرقابة على أموال الدولة.

وعرفت أيضاً بأنها تختص بتقسيم النظم المحاسبة الخاصة بالوحدات الحكومية فتحددة المبادئ والأسس والإجراءات التي تحكم إعداد موازنة الدولة الرقابة على تنفيذ بغرض ترشيد الإنفاق وزيادة فعالية الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية.

من التعاريف السابقة يرى الباحث أن هدف المحاسبة الحكومية بأنها المحاسبة في مؤسسات الحكومية والهيئات العامة الحكومية تشمل كالآتي:

([1]) المرجع السابق، ص23- 25.

1- تحقيق نتائج أوجه النشاط الذي تمارسه الحكومة.

2- فرض الرقابة على عمليات النشاط الحكومي.

3- المحافظة على الأموال والممتلكات الحكومية.

يستطيع الباحث أن يعرف المحاسبة بأنها المحاسبة في المؤسسات الحكومية الهيئات العامة التي لا تهدف إلى الربحية وتعمل على تسجيل الإيرادات والمصروفات الحكومية من خلال مجموعة من الأسس والقواعد.

5/ المحاسبة القومية:

عرفت بأنها تختص بقياس الناتج القومي، الدخل القومي ومدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية القومية.

كما توفر أيضاً المبادئ والأسس والإجراءات اللازمة لإعداد موازنة الدولة والحسابات القومية.

محاسبة الضريبة:

عرفت بأنها تهتم بحساب الدخل الخاضع للضريبة في ضوء القوانين السائدة وتهتم بتوفير الوسائل والأساليب التي يتم بمقتضاها تطبيق قوانين الضرائب تطبيقاً سليماً وعرفت بأنها عبارة عن الدراسات التي تهدف إلى ربط علم المحاسبة بنظم وقوانين الضرائب في الدولة.

يلاحظ الباحث من التعاريف المحاسبة الضريبية:

1- تهتم بالبيانات المحاسبة اللازمة لأغراض تحديد الربح الضريبي.

2- لها أحكام تسمى القوانين الضريبية.

3- تعمل على التوافق بين النظام المحاسبي المنشأة القوانين النظم الضريبي.

يستطيع الباحث أن يعرف المحاسبة الضريبية بأنها عملية تحضير القوائم المالية وتحديد الدخل الخاضع للضريبية ومن ثم استخراج مقدار الضريبية المستحقة حسب القوانين والتعليمات الضريبية.

البيانات المعلومات:

يرى بعض أن نظام المعلومات المحاسبة ويعتبر فرع من المعلومات الإدارية بل الفرع الرئيسي الحيوي الاستفادة من منهج النظام .

يرى الباحث أن الإجابة من الأحوال الاقتصادية التي يعيشها العالم لآن على أن تأثير الأهمية المتزايد للمعلومات قد بدأً فعلاً.

أولاً: البيانات:

توجد عدة طرق لمعرفة مفهوم البيانات فقد عرفت بأنها مجموعة من الحقائق والرموز والأرقام التي لها دلالات معينة لا يستطيع متخذ القرار أن يستفيد منها.

الاهتمام وهي مدخلات النظام المعلومات أو أنها حقائق غير مبوبة تسجل في الدفاتر ليس بغرض.

أهمية المعلومات للإدارة:

يعتبر عدم توافر المعلومات الكافية والمناسبة ذات العلاقة التي يعتمد عليها من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية. والقصور في الموازنات التخطيطية.

بإضافة على ذلك يعتبر عامل إيجار العلاقة بين المعلومة والاستخدام المطلوبة له (الملائمة).

عاملاً رئيسياً يميز طبيعة المعلومات وطرق عرضها ويدخل كذلك في تحديد القيمة الاقتصادية لهذه المعلومات.

فالبيانات من غير المنطقي أعطائها مسمى معلومات ما لم تكن ملائمة لاحتياجات الاستخدام (اتخاذ القرارات) مهما تعددت مداخل التشغيل والتحليل التي مرت بها.

يؤيد هذا الاتجاه أحد الكتاب حيث يرى أن المعلومات التي لا تلائم احتياجات الإدارة تقرب قيمتها من العنصر، أن التكاليف التي أنفقت في أعدادها تعتبر في الحال خسائر.

كلما زادت درجة إشباعها لحاجات القرارات الإدارية من ناحية أخرى يعتبر التوقيت السليم لوصول المعلومة من أحد العناصر الأساسية لخاصية الملائمة وعاملاً في تحديد قيمة المعلومات.

القرارات بالمعلومات ذات الدرجة الدقيقة من الجودة في الزمن الملائم مما يساعد على تحقيق الإدارة العلمية للأعمال.

وبالرغم من طبيعة وخصائص القرارات تتغير إلا أن تدفق المعلومات لا يحدث فيه أي تغير من المعلومات الإدارة.

المبحث الثاني

خصائص جودة المعلومات المحاسبية

أن تحديد أهداف التقارير المالية هو البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية فلأهداف هي القاعدة العامة التي عليها يتم تقييم البدائل المحاسبية (Accounting Automotives) وطالما أن هناك مجال للمفاصلة بين طرق أساليب القياس والإفصاح فإنه يجب أن يتم الاختبار المحاسبي (accounting choice) بما يتيح أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستفيدين في ترشيد قراراتهم، إلا أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات.

إلا أنه من ناحية أخرى ما توصلنا إليه آنفاً يحتاج إلى تحديد أكثر وحتى يكون في الإمكان تطبيقه عملاً، ولذلك فإنه من الطبيعي أن تكون الخطوة التالية بعد تحديد الأهداف وهي تحديد مفاهيم جودة المعلومات ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المستفيدة، وعليه فإن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الهداف وبين المقومات الأخرى للإطاري الفكري المحاسبي. كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة بكل من المسئولين عن وضع المعايير المناسبة وكذلك المسئولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من التطبيق بالطرق والأساليب البديلة. ويمكن القول أن الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة الخصائص النوعية (Qualities characters) هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية.

وقد قام مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) بمجهودات كثيرة لتحديد الخصائص التي يلزم توافرها في المعلومات المحاسبية وفيما يلي أهم ما جاء من مفاهيم[1]:

الخصائص النوعية للمعلومات:

تحديد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص تتقسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية ويؤول تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسئولين عند وضع القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحاً ومالا يعتبر كذلك، ويجب تقييم هذه الفائدة للمعلومات المحاسبية على أساس أهداف القوائم المالية التي يرتكز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشآت. ويجب أن تتجه عنايتهم إلى إعداد القوائم المالية التي تساعد في اتخاذ قراراتهم.

ويؤدي التركيز على أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي م مصادر المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات إلى قاعدة عامة لتقيمي الطرق المحاسبية البديلة واختيار ما بين الطرق المحاسبية وأساليب الإفصاح فإنه يجب اختيار طريقة المحاسبة أو أسلوب الإفصاح الذي يتيح أعظم المعلومات فائدة لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين على اتخاذ قراراتهم.

([1]) عماد الدين محمد إبراهيم، أثر جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء وضبط الرقابة على التكاليف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2022، ص38.

لا يعتبر مجرد إسداء النصح باختيار طريقة المعالجة المحاسبية أو أسلوب الإفصاح على الأساليب منفعة المعلومات الناتجة في اتخاذ القرارات إرشاداً كافياً لمن يتحملون المسئولية التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات.

الشكل رقم (1/41) بوضع السليم التدريجي للصفات النوعية للمعلومات المحاسبية

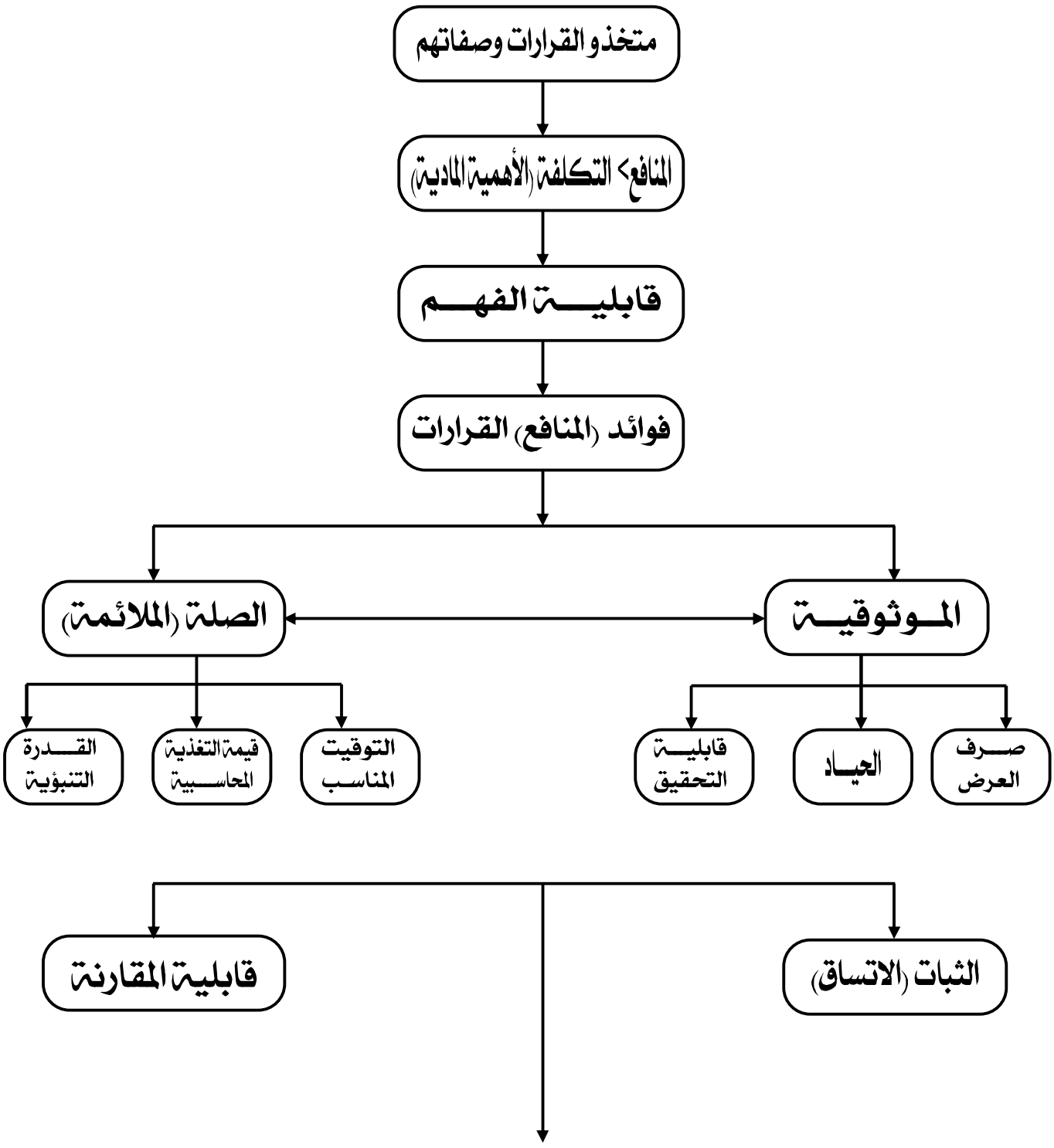

المصدر: أماني علي محمد عبد النور، اثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية

تتمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الآتي:

أولاً: الملائمة:

تعتبر المعلومات ملائمة أو ذات علاقة وثيقة بقرار معين إذا كانت تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة.

يواجه المستفيدين الخارجيون الرئيسيون للقوائم المالية عدة بدائل، وتتعلق بعض هذه البدائل بوحدة محاسبية معينة بينما يتعلق بحضها الآخر بوحدات أخرى ومن الواضح أن المعلومات المستمدة من المحاسبية ترتبط بوحدة معينة ذاتها، وبالتالي يقتصر مدى ملائمة هذه المعلومات على البدائل التي ترتبط بتلك الوحدة دون غيرها. ومعنى ذلك أنه ليس من التوقع مثلاً أن يجد المستثمر في التوائم المالية للوحدة المحاسبية التي يمتلك فيها جزاءاً من حقوق الملكية معلومات تساعده على تقييم محصلة بيع حصته في تلك الوحدة فلابد منة عطاء يقدمه شخص راغب في الشراء لتقييم محصلة هذا البديل. كما أنه لا يتوقع أن يجد في القوائم المشار إليها ما يساعده على تقييم محصلة الاستثمار أمواله في وحدات الأخرى فلابد من دراسة القوائم المالية لتلك الوحدات لتقييم محصلة هذا البديل، ولهذا السبب فإن أهداف المحاسبية المالية قد انتهى إلى نتيجة موادها دور القوائم المالية لوحدة محاسبية معينة يجب أن يرتبط ارتباطا وثيقاً بتقييم محصلة استمرار المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في علاقاتهم مع تلك الوحدة أو تكون علاقة معها.

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة تعريف أكثر تحديداً لمفهوم الملائمة تعتبر المعلومات ملائمة أو ذات علاقة وثيقة بالغرض الذي تعد من أجله إذا كانت تساعد المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في تقييم البدائل التي تتعلق بالاحتفاظ بعلاقاتهم الحالية مع الوحدة المحاسبية، أو تكون علاقات جديدة معها شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة.

حيث تحقق الملائمة بتوفر الصفات الثلاثة التالية:

1) تميز المعلومات بقدرة تنبئيه:

يقصد بذلك أن تتميز بقدرتها على مساعدة متخذ القرار على التنبؤ بجدوى علاقته الحالية أو المرتقبة مع المصرف، فعلى سبيل المثال إذا كان قياس صافي الدخل على أساس القيمة النقدية المتوقع لتحقيقها للموجودات والمطلوبات بدلاً من التكلفة التاريخية سيساعد على [1]. التنبؤ بطريقة أفضل بالتدفقات النقدية المستقبلية للمصرف كانت المعلومات المعدة على هذا الأساس أكثر ملائمة من المعلومات المعدة على أساس التكلفة.

2) إمكانية التحقق من التنبؤات.

تتميز المعلومات المحاسبية بهذه الخاصية إذا أمكن المتخذ القرار بمساعدة تلك المعلومات أن يتحقق من صحة تنبؤاته السابقة أو يقوم بتصحيحها. فعلى سبيل المثال فإن مقياس صافي الدخل سوف يتوافر له خاصية إمكانية التحقق من التوقعات إذا ساعد أصحاب حقوق الملكية على التحقيق من صحة تنبؤاتهم السابقة عن التدفقات النقدية أو تعديل ذلك التنبؤات.

([1]) المرجع السابق، ص 41 – 42.

3) التوقيت الملائم:

يقصد بالتوقيت الملائم تقديم المعلومات في حينها، بمعنى أنه يجب إتاحة المعلومات المحاسبية المالية لمن يستخدمها عندما يحتاجون إليها، وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها، أو إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد الأحداث التي تتعلق بها بحيث تفقد فعاليتها في اتخاذ قرارات على أساسها وجدير بالملاحظة أن المعلومات لا تستمد منفعتها من مجرد إتاحتها في الوقت الملائم فهناك عوامل أخرى إلى جانب ذلك، التباطؤ في إتاحة هذه المعلومات يؤدي إلى تقليل منفعتها أو ضياع تلك المنفعة.

حيث للتوقيت الملائم جانبان هما:

1) دورية القوائم المالية بمعنى أقصر فترة زمنية تعد عنها القوائم المالية وقد تكون هذه الفترة طويلة نسبياً، بالتالي يمكن إتاحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في مواعيد دورية متباعدة، أو تكون هذه الفترة قصيرة نسبياً، وبالتالي يمكن إتاحة هذه المعلومات في مواعيد دورية مقارنة، غير أنه إذا كانت الفترة الزمنية قصيرة بشكل ملحوظ فإن المعلومات التي تشملها القوائم المالية قد تتأثر إلى درجة كبيرة بالتغيرات الموسمية أو العشوائية التي تتأثر بها أنشطة إلى الحد الذي قد أصبحت فيه المعلومات غير كافية أو غير جديرة بالوقت الذي تستغرقه دراستها، أما إذا كانت الفترة الزمنية طويلة بشكل ملحوظ فإن على من يستخدم هذه المعلومات أن ينتظر طويلاً قبل أن يتمكن من الحصول عليها، وحينها قد يتعذر الاستفادة منها في تقويم محصلة البدائل التي تواجهه.

2) المدة التي تنقضي بين الفترة الزمنية التي تعد منها القوائم المالية وبين تاريخ نشر تلك القوائم، إذا أنه كلما كان ذلك الفارق الزمني طويلاً قلت منفعة المعلومات المالية

التي تشتمل عليها القوائم ويقتضي أداء الأمانة الواجب شرعاً نشر القوائم المالية في أقرب وقت مناسب.

ثانياً: موثوقية المعلومات

أمانة المعلومات وإمكانية الثقة بها أو الاعتماد عليها:

يفضل من يستخدمون المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية أن تكون هذه المعلومات درجة عالية من الأمانة، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات كما تبرر إمكان الاعتماد عليها وتتسم المعلومات المالية الأمنية بالخاصيتين الآتيتين:

1- الإظهار العادل:

التصوير المضمون الذي تهدف إلى تقديمه تصويراً دقيقاً بحيث تعبر عن الواقع تعبيراً صادقاً فلا بد من وجود توافق وثيق بين تلك المعلومات وبين الواقع. وليست هناك قاعدة عامة لتقييم أسلوب معين من أساليب القياس على هذه الخاصية، وبعبارة أخرى يتعذر تحديد مدى مطابقة المعلومات المستخدمة وفقاً الأسلوب معين من أساليب القياس للواقع، فلا بد من معرفة الظروف التي تحيط بكل حالة قبل تقرير مدى الاعتماد على الأسلوب المستخدم للقياس في تلك الحالة بالذات. كما يلاحظ أن أمانة المعلومات وإمكان الاعتماد عليها ليست مرادفة "للدقة المطلقة" لأن المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية تنطوي على التقريب والتقديرات الاجتهادية وإنما يقصد أن الأسلوب الذي تم اختباره لقياس نتائج عملية معينة أو حدث معين.

2- (الموضوعية) قابلية المعلومات للمراجعة والتحقيق:

يقصد بذلك أن النتائج التي توصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص أخر مستقل عن الشخص الأول بتطبيق نفس الأساليب ومن ثم، فإن المعلومات الأمنية التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تتوفر هذا الخاصية بحيث يمكن أن يتسما بالموضوعية كاملة لأن قياس المعلومات المالية أو الإفصاح عنها لا يعتبر قياساً علمياً كاملاً ويرجع السبب في ذلك إلى أن المادة التي تخضع لهذا القياس لا يمكن تحديدها تحديداً موضوعياً حاسماً، فمن المعلوم أن النشاط الذي تزاوله المنشات لا يخضع لتحليل العلمي كما أن ذلك النشاط لا يتم وفقاً لمعادلات رياضية وبالتالي فإن المعلومات التي تستمد من المحاسبة المالية لا تتصف بأنها في كافة الأحوال معلومات موضوعية بصورة قاطعة[1].

ثالثاً: حياد المعلومات:

حيادية المعلومات أو حيدتها اصطلاحاً موجب يصف عدم التميز. وتتداخل هذه الصفة تدخلاً واضحاً مع يأمانة المعلومات لأن المعلومات المتميزة بحكم طبيعتها. معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها.

وتوجه معلومات المحاسبة المالية التي تتصف بالحيدة للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدمون هذه المعلوماتخارج المنشأة. دون افتراضات مسبقة عن الاحتياجات أيه مجموعة معينة بالذات إلى تلك المعلومات وتتسم معلومات المحاسبة المالية بأنها المعلومات نزيهة خالية من التميز صوب أية نتائج محددة مسبقاً وتضع خاصية حيدة المعلومات واجباً على عاتق المسئولين عن إعداد القوائم المالية، وذلك

([1]) المرجع السابق 43-44.

فيما يتعلق باتخاذ القرارات منصفة بشأن الاختيار من بين الأساليب البديلة للقياس والإفصاح بحيث يكفل ذلك الاختبار تحقيق هدفين أساسيين هما:

تقديم المعلومات ذات العلاقة الوثيقة بالأهداف التي تعد من أجلها وتحقق أمانة تلك المعلومات ويتبين مما تقدم أن خاصية حيدة المعلومات المحاسبية تتطلب ما يأتي:

أ) أن يرتكز الاختبار من بين بدائل القياس والإفصاح على تقييم فاعلية كل من هذه البدائل في إنتاج المعلومات الملائمة ذات العلاقة الوثيقة وتحقيق أمانتها.

رابعاً: قابلية المعلومات للمقارنة:

1- إمكان بين نتائج المدد المختلفة لنفس الوحدة المحاسبية وتعني بذلك الثبات والاستمرارية ويمكن إجراء هذه المقارنة إذا توافرت الشروط الآتية:

1) إمكانية مقارنة ما يحتوية كل رقم بمعنى إمكانية مقارنة البنود المتعددة التي تم تجمعها في مقدار واحد عند عرض النتائج في القوائم المالية مع مراعاة تجمع نفس البنود في مقدار الواحد.

ب) إمكانية مقارنة نماذج العرض بمعنى أن يشترط استخدام نفس المناذج المعلومات من فترة لأخرى.

تعريف الباحث:

مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية هي التي تحدد الخصائص التي تتم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو تحديد القواعد الأساسية المستخدمة لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية حيث يساعد في وضع المعايير المحاسبية وفي إعداد القوائم المالية والإفصاح.

مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB صنفت الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية [1].

1) الخصائص النوعية الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية.

هي التي تجعل المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات والخصائص وهي:

أ) الملائمة:

أن تكون المعلومات لها تأثير على القرار وتؤيد التوقعات وتزيد الاحتمالات نجاح النتائج المتوقعة والعكس إذا كانت غير مؤيدة على تغير احتمالات النتائج التوقعة وليس من الضرورة أن يترتب على المعلومة ذات القرار وإنما يكفي أن تؤدي إلى تغير أتجاه هذا القرار.

ب) الثقة:

وهي أن تكون المعلومات خالية من الخطاء والتحيز إلى حد منطقي ومطول وذلك عرض أمين وصادق.

الخصائص النوعية الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية.

أ- المقارنة:

وهي أن المعلومات تكون أكثر فائدة إذا تم مقارنتها بمعلومات مشابهة.

ب – الثبات:

([1])عاصم النور حسن، دور جودة المعلومات المحاسبية في رفع مستوى الكفاءة النظام الضريبي، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الدراسات العليا – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا/ 2000م ص30-31.

إعداد وعرض التقارير المالية على أساس وثابت من فترة لأخرى بغرض المقارنة.

هناك قسمين رئيسين لجودة المعلومات المحاسبية وهي:

1- ملائمة المعلومات.

2- إمكانية الاعتماد أو درجة الثقة على المعلومات وأيضاً هناك خصائص النوعية:

هنالك معايير تقييم جودة المعلومات وهي التي جاءت في تقرير جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) 1966م حيث أن المعايير تقييم جودة المعلومات هي كالآتي:

أ) معايير الملائمة:

وهي أن ملائمة المعلومات للأهداف المتمثلة في اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية بما في ذلك المساعدة في تحديد الأهداف والغايات والتوجيه الفعال والرقابة على الموارد الاقتصادية وإخلاء مسئولية الإدارة عن طريق التقرير الدوري للنشاط بغرض المحافظة على الموارد ومد رعاية مصالح الأطراف المعينة والتقرير عن المسئولية الاجتماعية للوحدة المحاسبية[1].

ب) معيار القابلية للتحقيق Verifiability

هي أن تكون القياس على درجة أقل من التباين.

ج) معيار التحرر من التحيز Freedom From Bias الألتزام بالقياس المطلق وهنالك أربعة معايير على الأقل أن تكون المفردة (المعلومة) قابلة للقياس وهي:

التعريف Definition ، القياس Measurability ، الملائمة Relevance ، الإمكانية الاعتماد الموثوقة Reliability .

([1]) المرجع السابق، ص 31-41.

خاصية الفائدة في اتخاذ القرارات تشمل القاعدة العامة ولتحقيقه الملائمة والثقة وعند فقد أحد هذه الخاصيتين فإن المعلومات المحاسبية تكون غير المفيدة للمستخدمين.

خاصية ملائمة المعلومات يتطلب توافر الخصائص الفرعية وهي:

أ) خاصية التوقيت الملائمة والمتزامن Timelines

وهي الإعداد المعلومات لتصل المستخدمين في الوقت المناسب.

يرى الباحث أن الثقة والمصداقية: هي المقدار ما يتمتع بها الوصف القياس للمعلومات من أمانة التصوير وقابلية المراجعة والتحقق حتى تكون على صلة وثيقة بالغرض وجدير بالثقة والاعتماد.

فإن الثقة هي أن تكون المعلومات قيمت بطريقة جيدة وأن إجراءات وطرق التشغيل سليمة يمكن للمحاسب التوصل إلى النفس النتائج التي توصل إليها محاسب آخر وباستخدام نفس المعلومات.

خصائص ومقومات خاصية الثقة[1].

أ- الالصدق في التعبير عن الظواهر.

ب- التحقق والتثبت من المعلومة.

ج- جيدة المعلومات.

([1]) المرجع السابق، ص 42-43.

أ- الصدق في التعبير عن الظواهر.

يراد بها درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها بالتالي فإن الصدق يمثل المضمون والجوهر ولا يتطلب أن تكون المعلومات مؤكدة بقدر ما يتطلب مراعاة التميز في القياس والقائم بعملية القياس.

وقد يكون التميز مقصود وتعتبر حالة عدم الأمانة أو غير مقصود وتعتبر حالة نقص المعرفة والخبرة.

التحرر من التميز يتطلب أن تكون المعلومات على قدر أكبر عن الاكتمال ويتطلب أيضاً وجود الأهمية النسبية قبل قياسها.

ب- إمكانية التحقق والتثبت من المعلومة.

وهي النتائج التي تم التوصل إليها استخدام أساليب القياس والإفصاح والذي يمكن أن يتوصل إليها أي شخص آخر باستخدام نفس الأساليب السابقة.

التثبت يحقق عدم يحقق عدم التميز عن عملية القياس ولكن لا توضح أن الطريقة المستخدمة هي الصحيحة للظواهر تعبيراً صادق بالتالي هي ليست كافية لتحقيق خاصية الثقة وبالتالي لا بد من التفرقة بين التثبت من القياس والتأكد من صحة القياس والتطبيق.

ج- حيدة المعلومات ولها مستويات:

1- مستوى الأجهزة المسئولة عن تنظيم السياسات المحاسبية وهي وضع المعايير.

2- مستوى المسئولية عن إعداد التقارير المالية:

ويقصد بحيدة المعلومات:

هي التميز الذي يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات للوصول إلى النتائج بهدف التأثير على مستخدم القرار، التأثير على المستخدم القرار في اتجاه معين بالتالي تعتبر معلومات أمنية يمكن الوثوق عليها كأساس لعملية إتخاذ القرارات.

الفصل الثاني

مفهوم وأهداف وأساليب اتخاذ القرارات

- **المبحث الأول: مفهوم القرار وأنواعه**
- **المبحث الثاني: أساليب اتخاذ القرارات**

المبحث الأول

مفهوم القرار وأنواعه

مفهوم اتخاذ القرارات:

إن تعريف القرار ينبغي أن يشتمل على عدد من العناصر، ومن هذه التعريفات أن القرار الإداري عبارة عن التصرف الإنساني في مواجهة موقف معين، وأنه نتيجة متأنية لتقويم دقيق لكل عوامل ومتغيرات وأبعاد هذا الموقف. كما أنه عملية ديناميكية تعبر عن التفاعل بين عناصر القرار وأهدافه. وأن القرار ليس متعلقاً فقط بلحظة اتخاذه وإنما هو امتداد لماض في شكل بيانات ومعلومات كما أنه تفاعل مع الحاضر في صورة سلوك إداري حكيم فضلاً عن تعلقه بالمستقبل في شكل عائد متوقع كما أن عملية الاختبار ليست عملاً عشوائياً وأن القرار ذاته ممكن التنفيذ دون أن يكون له آثار سلبية تفوق إيجابياته، وفي ضوء ذلك يمكن تعريف القرار بانه:

عملية المفاضلة بين الحلول البديلة والمتاحة للمشكلة معينة واختبار هذه الحلول صلاحية لتحقيق الهدف من أجل المشكلة.

علمية اتخاذ القرار تتصل بمشكلة إدارية مثل تحديد الأهداف ووسائل تحقيقها واستخدام الموارد المتاحة الاستخدام الأفضل[1].

وبالتالي عملية اتخاذ القرار عملية هادفة عند أداء كافة الوظائف الإدارية حيث تهدف إلى التأثير في سلوك الأفراد وتوجيهه نحو حل المشكلة موضوع القرار. عملية اتخاذ القرار تتعلق بالماضي حيث المشكلة أو جذورها. والحاضر حيث الظروف

([1]) طلال خالد عبد الباسط، دور الاتصال الإداري الفاعل في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير غير المنشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعوم والتكنولوجيا، 2005م، ص53.

المحيطة بمتخذ القرار كما أنها تتعلق بالمستقبل حيث آثار القرار وبيئته التي يطلق فيها. وبالتالي تحتاج إلى التنبؤ بهذه الآثار، كما تحتاج إلى تهيئة البيئة للقرار، وجود عدد من المعايير الموضوعة سلفاً والتي يتم وفقاً لها اختيار احد البدائل المتاحة.

الغرض من عملية اتخاذ القرار:

الغرض الأساسي من عملية اتخاذ القرار هو توجيه السلوك الإنساني اتجاه تحقيق هدف معين يتعلق بالمستقبل حيث إثارة لأجل معالجة وضع كائن، لذلك يجب قبل اتخاذ قرار أن يكون هناك دراسة كافية لكل المتغيرات المؤثرة على سلوك الإنسان في البيئة المحيطة والداخلية للمنظمة وذلك حتى تضمن التطبيق السليم للقرار، وللوصول إلى ذلك يجب أن يتكامل أداء الإدارات المختلفة، فإن أي قرار صادر من الإدارة يجب أن تكون إدارة العلاقات العامة قد هيأت أرضية نفسية صالحة لتقبل هذا القرار لأن الوقت المناسب لاتخاذ القرار يمثل عنصراً حاسماً في نجاح القرارات أو فشلها، وذلك بالنسبة للقرارات ذات الأثر المباشر بالمنظمة مثل قرارات التدريب والقرارات الخاصة بالهيكل التنظيمي أو القرارات ذات الأثر الخارجي على الجمهور المتعاملين مع المنظمة لتحديد أسعار سلع المنظمة أو تحديد الموارد التي سوف تتعامل معها المنظمة.

مداخل ودراسة عملية اتخاذ القرارات:

هناك أكثر من مدخل لعملية اتخاذ القرارات هي[1].

1/ المدخل القانوني:

يركز على أن القرار أداءه الإدارة في الإفصاح رأيها بما لها من سلطة ملزمة في إنشاء مركز قانوني أو تعديله أو إنهائه ويركز هذا المدخل على الجوانب القانونية في القرار.

2/ المدرسة المنهجية:

ترى أن القرار عملية إدارية القصد منها الأخذ من بين أكثر من بديل، وعملية اتخاذ القرار هنا وسيلة لممارسة العمل الإداري، فالمدير يتخذ قرارات في كل ما يقوم به من عمل يتعلق بالنشاط القومي لاستقلال الموارد أو لاغتنام الفرص البيئية لتفادي المخاطر بالبيئة الخارجية المحيطة.

3/ مدخل الكتاب الاجتماعيين:

يركز الكتاب الاجتماعيون والسلوكيون على الآثار الاجتماعية والنفسية لعملية اتخاذ القرار، ولقد سادت العلوم السلوكية في التعريف على المتغيرات التي تتفاعل مع التأثير على عملية اتخاذ القرار.

ويمكن حصر هذه المتغيرات فيما يلي:

أ/ العوامل الحضارية والثقافية والاجتماعية.

([1])المرجع السابق، ص ص 54-55.

ب/ العوامل الفردية:

فالعوامل الحضارية والثقافية والاجتماعية تتمثل في الثقافة الفرعية لمتخذ القرار والطبقة الاجتماعية، إما العوامل الفردية فتتمثل في الدوافع الحضارية، والإدراك، الاتجاهات الشخصية ومفهوم الذات.

طبيعة ومفهوم اتخاذ القرارات:

عملية اتخذا القرارات هي العملية التي يقوم المدير بمقتضاها باختيار حل وبديل معين من ببين البدائلب المطروحة أو البدائل الممكنة، وذلك لمواجهة مشكلة أو موقف معين.

على ذلك فإن اتخاذ القرا عبارة عن عملية تشكيل نطاق متفاعل للعناصر بحيث يتأثر على عنصر بالعناصر الأخرى ويؤثر فيها، كما أنها عملية تتضمن اختيار، ومن ثم فإن الأمر يستلزم وجود بديلين أو أكثر يمكن المفاضلة بينها، الهدف دائماً هو اختيار ذلك البديل الأنسب، أي الذي يتناسب مع الظروف القائمة والذي يمكن أن يحقق أقصى فاعلية في تحقيق أهداف المنظمة ففي كل موقف أو مشكلة هناك دائماً عدد من البدائل أو لما كانت هنالك أصلاً حاجة إلى اتخاذ قرار ولما ظهرت أهمية القرار فالغرض الأساسي في عملية اتخاذ القرارات يتمثل في توجيه السلوك البشري بجانب تحقيق هدف محدد في المستقبل وإذا لم توجد بدائل يتمثل في توجيه السلوك البشري.

بجانب تحقيق هدف محدد في المستقبل هنالك مبرر لعملية اتخاذ القرارات للاختيار من بينها فلا يوجد هنالك مبرر لعملية اتخاذ القرارات وينبغي ملاحظة أنه في بعض الحالات يعتبر عدم اتخاذ قرار بصدد موضوع أو موقف معين يعد قراراً

في حد ذاته، وفي بعض الأحيان نجد أن القادة يحسنون التصرف حينما يقرون عدم اتخاذ القرار.

لهذا يلزم لا تتخذ القرارات بطريقة عفوية وإنما يجب أن يتم التوصل إليها عن دراسة وإقناع. تعتبر عملية اتخاذ القرارات عملية عقلانية رشيدة ويمكن النظر إليها عن أنها نشاط تستلزم فترة طويلة من التحليل والدراسة[1].

إن عملية اتخاذ القرارات لا تقتصر على مستوى إداري معين، دون مستوى آخر، بل أنها تشمل جميع المستويات الإدارية كما أنها عملية جماعية تضامنية أو إنتاج مشترك بالرغم من القرار قد يصدر من فرد واحد.

أنواع القرارات الإدارية:

هنالك أنواع قرارات عديدة من وجهات نظر مختلفة فهنالك من يقسمها إلى:

القرار الرشيد/ القرار العشوائي/ القرار الجزافي:

وجهات نظر تقسمها:(تقسيم حسب أهميتها وعموم شمولها/ تقسيم وفق معيار وظيفتها/ تقسيم حسب إمكانية جدولتها/ تقسيم حسب محتواها من درجة التأكد/ تقسيم حسب الموضوع محل القرار وبحسب درجة التنفيذ المطلوبة.

وهنالك تقسيمات أخرى بحسب المستوى الذي يصنع ويتخذ عنده القرار أو بحسب الحاح الوقت في صناعته واتخاذه أو بحسب درجة ما يكفينا من الحصول على نتائج منه وغيرها وهنالك أيضاً من يقسمها إلى: قرارات مبرمجة وغير المبرمجة/ القرارات الإستراتيجية والتشغيلية والإدارية/ القرارات التنظيمية والفردية/ القرارات الإيجابية والسلبية.

([1]) المرجع السابق، ص ص 55 – 56.

هنالك أيضاً القرارات الإدارية طبقاً للنواحي القانونية، من حيث قابلية القرار للإلغاء أو التعويض بالإضافة إلى ذلك هنالك القرارات الاستثنائية والقرارات الابتكارية.

سوف نتناول بعض هذه الأنواع من القرارات في هذا المبحث بشيء من الإيجاز.

يهمنا أن نفرق بين ثلاثة أنواع من القرارات التي يتم صناعتها وتوضيحها لاتخاذها وتنفيذها وهي:

أ/ القرار الرشيد:

هو القرار المبني على البيانات ومعلومات ومعطيات أصلية وواضحة ودقيقة ومؤكدة وشاملة ومرتبطة بالبيئة، ويشتمل أيضاً على الأدوات المستخدمة في المعالجة والتقنية المختارة في توصيل المعلومات من مصادرها لصانعي القرارات والباحثين وغيرهم، وهو القرار ذو الجودة العالية[1].

ب/ القرار العشوائي:

هو القرار الذي يعتمد أساساً على تطبيق المعلومات الماضية وافتراض نفس معدلات التغيير الماضية وعدم وجود أسس متبعة في مراحل صناعة القرار ودودن التحليل للبيئة لتكوين القرار والقرارات المحيطة به.

([1]) أماني علي محمد عبد النور، أثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات في المؤسسات الزراعية، رسالة ماجستير غير المنشور، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م، ص ص 35-36.

ج/ القرار الجزافي:

هو القرار الذي لا يستند إلى معلومات أو منطق وتكون نتائجه أسوأ ما تكون عليه النتائج وتكون تكلفة عالية وتحقق خسارة كبيرة وهنالك أنواع أخرى من القرارات الإدارية: تنقسم القرارات الإدارية بصورة عامة إلى عدد من التقسيمات وفق معايير مختلفة وأهم هذه التقسيمات هي:

1- تقسيم بحسب درجة أهميتها وعموم شمولها:

على طرق هذا التقسيم توجد القرارات الإستراتيجية التي تمس مبرر وجودها وأهدافها الأساسية وسياستها الرئيسية وعلى الطرف الأخرى توجد القرارات الإدارية محددة الجل والتي تتعلق بالإجراءات وغيرها من المسائل التكتيكية.

2- تقسيم وفق معيار طبيعتها:

هو ما بين قرارات نظامية وقرارات شخصية.

3- تقسيم بحسب درجة إمكانية جدولتها:

ما بين قرارات روتينية متكررة ومن ثم فإنها ليست حالات معينة مميزة أو فريدة في نوعها على عكس الحال في القرارات التي لا يمكن جدولتها وفقاً لروتين معين لكونها تتميز بأن موضوعاتها ليست متشابهة وتستلزم النظر في كل حالة على حدة وفق ظروفها وموضوعها.

4- تقسيم حسب محتواها من درجة التأكد:

بالنسبة بعض القرارات تكمن البيانات المؤسسة عليها متاحة ودقيقة وكاملة والنتائج المتوقعة منها مضمونة ومؤكدة.

وبعض القرارات الأخرى يتوفر عنها بيانات احتمالية ومن ثم فإن نتائجها ليست مؤكدة، تؤخذ قراراتها في إطار من المخاطر بإمكان حصول على النتائج المرجوة أو عدم الحصول عليها[1].

5- تقسيم بحسب الموضوع محل القرار:

فهي أولاً قد تكون قرارات أجندة إلى القرارات التي يتحدد المشاكل ووضع أولوياتها وتكون ثانياً قرارات تقصي للإجراءات والأساليب المناسبة للوصول إلى حلول لمشاكل مقررة، وقد تكون ثالثاً قرارات تخصصية متعلقة بتحديد الموارد التي تخصص لمسارات الأفعال اللازمة لحل المشاكل، وقد تكون رابعاً قرارات تنفيذية متعلقة بتحديد من يقوم بماذا من أين وكيف[2].

عناصر القرار:

يمثل نموذج القرار المتكامل أحد الاهتمامات البارزة لأصحاب نظرية القرارات ويبدو هذا التكامل واضحاً عندما يكون القرار قادراً على تحديد سلوك المتغيرات والعوامل المكونة له فضلاً عن قدرته على أن يعكس كل جوانب عملية الاختيار وما يحيط بها من ضغوط ومؤثرات غير أن قدرة القرار على تحقيق هذه المطالب لا تتوفر إلا إذا توافرت في القرار مجموعة من العناصر وهي المشكلة محل القرار/ متخذ القرار ذاته/ الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها/ ثم توافرت عدد من الحلول البديلة وتوافر قواعد ومعايير تتم المفاضلة بين البدائل على ضوئها، فضلاً على البيانات والمعلومات والحقائق، أخيراً إمكانية تنفيذ القرار والتوثيق الملائم لاتخاذ القرار.

([1]) المرجع السابق، ص ص 36-37.
([2]) إبراهيم درويش، د. عمر حسن يس، المشكلة الإدارية وصناعة القرار

يستخلص من ذلك أن عناصر القرار عبارة خطوات متتابعة مع بعضها البعض لا يمكن الوصول إلى آخر خطوة إلا عبر الخطوات الأخرى، وأن يتم فصل هذه الخطوات عن بعضها البعض، فأنت لا يمكن أن تصل إلى قرار سليم معافى لذا يجب على أي صانع قرار أن يضع هذه العناصر بأكملها في اعتباره عنه اتخاذ أي قرار حتى يحقق هدفه من القرار.

محتوى القرار:

للوصول لقرار إداري تبلورت عدة نظريات في هذا الاتجاه منها النظرية العدية وقانون تناقض الغلة كمرشد للتحليل المدي للمعلومات التي تدخل في اتخاذ القرار.

ولتقليل الحدث والتخمين والحكم الشخصي استخدمت نظرية رياضية ذات أثر إيجابي ويمكن تعريف القرار الإداري بأنه:" إصدار حكم معين ملزم لتوجيه جهد فرد أو أقلة لعمل معين في موقف وظروف معينة أو الامتناع عن ذلك العمل"[1].

ويعد القرار في شكل سياسة إدارية أو قواعد أو أمر أو تعليمات أو غيرها وهذا بدوره يستوجب تقدير مدخلات بإعداد القرار بموقعية وأسلوب علمي يأخذ في الاعتبار عدة مرتكزات على رأسها الجانب الاقتصادي ولجانب الاجتماعي حتى يمكن من درجة القبول أو وقف القرار ومقابل ذلك يحتاج القرار إلى ما يساعد على تقليل المخاطرة ولاسيما أن القرار يقع تنفيذه في المستقبل، والمستقبل يخضع لمتغيرات صعب التنبؤ بأبعادها الدقيقة التي تعكس آثارها المباشرة وغير المباشرة على القرار[2].

([1]) أماني علي محمد عبد النور، أثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات في المؤسسات الزراعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م، ص32.

([2]) المرجع السابق، ص33.

مضمون القرار:

أصبحت عملية صنع القرارات هي المضمون العام لنشاط الإدارة على جميع مستوياتها بهدف النظر عن نوع القرار وموضوعه. والإداري الذي قام بإصداره وفق مستواه في العلم الإداري للتنظيم، هنالك اتفاق قام كحد أدنى على أن عملية صنع القرارات هي إحدى الوظائف القيادية للإدارة وتطبيق عملي لممارسة السلطة في التنظيم من قبل القيادة.

إن مضمون القرار يتصل اتصالاً وثيقاً بالمشكلة موضوع القرار وبأسلوب معالجتها الذي تم التوصل إليه وبالمواقف التي يحكمها بما فيه من قيم معنية كل ذلك في إطار التنظيم[1].

أهداف القرار:

على الرغم من أن أهداف القرار غالباً ما تكون مشتقة من أهداف المنظمة ذاتها إلا أنه يمكن القول بأن الأهداف المباشرة للقرار تتمثل في يلي:

أولاً- إعادة التوازن بين العناصر المالية وغير المالية داخل المنظمة من خلال القضاء على الانحراف الناشئ عن مشكلة حدثت وأدت إلى هذا الانحراف.

ثانياً- يحقق القرار حسن استخدام الموارد المتاحة، فإن أي قرار يتخذ يتم فيه مراعاة الآتي:

- النتائج المتوقعة.
- الموارد المتاحة لتنفيذ هذا القرار.

([1]) د. إبراهيم درويش، د. محمد حسن يس، مرجع سابق، ص

ثالثاً- تنمية خبرات ومهارات الأفراد من خلال تعويدهم على اتخاذ قرارات في مواقف مختلفة وهذا ما يمكن أن تطبق عليه تنمية مهارات الأفراد عن طريق اتخاذ القرارات.

رابعاً- سيادة روح التعاون بين الرؤساء والمرؤوسين خصوصاَ حينما تتخذ القرارات على أساس المشاركة أو مفهوم المشاركة.

خامساً- التأكد العملي لتحديد السلطات والمسؤوليات من خلال التحديد الواضح لمراكز اتخاذ القرارات في المنظمة.

سادساً- تنمية القدرات التخطيطية والمهارات الابتكارية لدى المديرين نظراً لتعلق القرارات بالمستقبل وما يتطلبه ذلك المستقبل من قدرات المديرين على التصور والتخطيط.

سابعاً- حسن الاستفادة من البيانات والمعلومات المتاحة في مجال المشكلات واتخاذ القرارات الإدارية على مستوى المنظمة.

أهمية اتخاذ القرار:

يعتبر اتخاذ القرار محور العمل الإداري وهو من المهام الأساسية للمدير أو الرئيس ويعتبر الكثير من كتاب ومفكري الإدارة أن عملية اتخاذ القرارات أهم عنصر في عمل وحياة المنظمات وهي القلب النابض الذي يحقق للمنظمة البقاء والنمو والازدهار.

وتزداد أهمية اتخاذ القرارات مع زيادة تعقد أعمال المنظمات وتوسعها وتنوعها وتزايد التحديات التي تواجهها المنظمات من المتغيرات متسارعة ومنافسة حادة وتسارع ظاهرة العولمة وقد أصبح أساس الحكم على الإداري الناجح هو كفاءته

ومقدرته على اتخاذ القرارات الصائبة والسلمية والإخفاق في ذلك يعني قتل النظام واضمحلال المنظمة وهكذا ترتبط كفاءة المنظمة وفاعليتها بكفاءة وسلامة القرارات المتخذة في مستوياتها المختلفة[1].

أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية:

تعتمد فاعلية القرار بشكل كبير على مدى جودة المعلومات التي تؤخذ على أساسها فإذا كانت المعلومات غير ملائمة أو خاطئة أو غير دقيقة فمن الطبيعي توقع صدور قرار غير سليم، كما أنه كلما تحسنت جودة المعلومات كلما زادت فاعلية القرار وتحتاج الإدارة إلى المعلومات المحاسبية لأداء وظائفها بكفاءة وفاعلية ومن خلال سلطة ممارسة اتخاذ القرارات المختلفة في مختلف المواقف الإدارية[2].

ولا شك أن النظام المحاسبي يعد المصدر الرئيسي على المعلومات ذات الصلة أو الطابع المالي والاقتصادي وغيرها والتي يمكن استخلاصها من البيانات العديدة التي يسجلها المحاسب يومياً سواء بالقيد اليومي أو على ذاكرة الحاسب.

إن المعلومات المحاسبية شأنها شأن أي معلومات أخرى تتمثل في زيادة المعرفة وتخفيض مخاطر الوصفية والشخصية فإن المعلومات المحاسبية عادة ما تكون كمية أو موضوعية وتساعد هذه المعلومات الموضوعية أو الكمية متخذ القرار بصورة أكثر فاعلية مما لو كانت وصفية أو شخصية[3].

يرى أحد الكتاب في مجال المعلومات المحاسبية أن المعلومات التي تتضمنها التقارير المحاسبية تستخدم في ثلاثة مجالات من خلال تدفق أنواع البيانات النى

([1]) أماني علي محمد عبد النور، المرجع السابق، ص39.
([2]) د. محمد علي شهيب ــ بحوث العمليات ووضع القرارات الادارية ، (القاهرة ،1990)
([3])المرجع السابق، ص40.

توفرها النظام المحاسبي في المشروع والتي يخدم كل منها غرض معين غالباً في مستويات عديدة وهذه المجالات هي:

1- تسجيل الإنجازات أو التقرير عن الأداء.

2- توجيه النظر (جذب الانتباه) حيث تساعد المعلومات المعدة لمستويات الإدارة المختلفة في التركيز على المشاكل المستقبلية ونواحي القصور وعدم الكفاءة.

3- حل المشكلة.

بالإضافة إلى ما سبق يرى أيضاً (د. محمد علي)[1] في مجال المعلومات المحاسبية واتخاذ القرار أن احتياجات الإدارة للمعلومات تتباين حسب مستوياتها أي أن هنالك متطلبات معينة من المعلومات لمستويات اتخاذ القرار.

مما سبق يمكن أن نخلص إلى الآتي:

أولاً- أن درجة الجودة في المعلومات المتوفرة لمتخذ القرا لها تأثير كبير على درجة القرار المتخذ فكلما زادت درجة الجودة في تلك المعلومات كلها كان اختيار متخذ القرار من بين البدائل المتاحة أفضل وبالتالي سيزداد الرشد في القرار المتخذ الأمر الذي يعني ضرورة أن تهتم الإدارة وتبحث باستمرار عن أفضل السبل لتوفر أفضل المعلومات فيما يتعلق بالأهداف والنتائج المتوقعة لتصرفات البديلة لتفعيل عملية اتخاذ القرار وذلك نسبة لأن المعلومات الجيدة تزيد من معرفة متخذ القرار وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرارات.

([1]) د. محمد علي شهيب، بحوث العمليات ووضع القرارات الإدارية، القاهرة، عام 1990م، ص12.

ثانياً- تساهم المعلومات التي تنظمها التقارير المحاسبية في تسجيل الانجازات وتوجيه أو جذب الانتباه وحل المشاكل أي أن المعلومات المحاسبية تساهم في الإجابة على أسئلة معينة مثل:

- ما مدى التقدم.
- ما هي المشكلة.
- ما هو الحل.

بالإضافة إلى ذلك فإن المعلومات المحاسبية تؤثر بشكل كبير في توقعات صانع القرار بالنسبة للأحداث القادمة بحيث يصبح العائد المتوقع من القرار أكبر ما يمكن ويساعد المعلومات المحاسبية في توقيع الرؤية لصانع القرار وتصنيف أو تنمية أو دراسة زيادة تحرك صانع القرار وتحفيزه لاتخاذ القرار بصورة مباشرة من خلال الاختيار الجيد من بين البدائل المتاحة وبالتالي صدور قرار رشيد.

ثالثاً- يتضح أن هناك اختلافاً واضحاً في مسئوليات الإدارة في مستوياتها الثلاثة ومن ثم تأثير ذلك على طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية اللازم توفيرها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية لتلبية احتياجات الإدارة في كل مستوى.

رابعاً- ضرورة الاهتمام بالنواحي السلوكية في مجال القرارات والمعلومات المحاسبية من قبل القائمين على تشغيل النظام المحاسبي أي معرفة سلوكيات متخذي القرار حيال استخدام المعلمات المحاسبية وخاصة فيما يتعلق بدورية وسرعة التقارير المحاسبية[1].

([1]) المرجع السابق، ص 41.

أخيراً: يتضح مما سبق أهمية المعلومات المحاسبية في مجال القرارات الإدارية ويمكن القول بأن القليل جداً من المنشآت أو المنظمات يمكن أن تستمر بدون الاعتماد على المعلومات وخاصة المحاسبية منها، وهذا يفسر التزايد المضطرد ي الطلب على هذه المعلومات المحاسبية في السنوات الأخيرة. ومن العوامل التي ساعدت على هذا التزايد انخفاض تكلفة استخدام أجهزة الحاسب الآلي وبالتالي أصبح مدير اليوم أكثر استخداماً للمعلومات المحاسبية واسترشاداً بها في قراراته من نظيره بالأمس وخاصة معلومات المحاسبة الإدارية لما لها من أهمية خاصة في خدمة متطلبات الإدارة ومن ثم الاعتماد عليها بشكل كبير في شأن اتخاذ القرارات الإدارية وترشيدها.

نظم المعلومات ومستويات اتخاذ القرار:

يمكن تصنيف المعلومات إلى ثلاثة مستويات هي:

1- المستوى الاستراتيجي.

2- المستوى التكتيكي.

3- المستوى التشغيلي.

وتتناسب هذه المستويات في اتخاذ القرارات مع المستويات الإدارية، فالقرارات الإستراتيجية تتخذ من قبل الإدارة العليا، أما القرارات التكتيكية فتتخذ من قبل الإدارة الوسيطة، في حين تتخذ المستويات الدنيا للقرارات الخاصة بالتشغيل[1].

([1]) د. محمد علي شهيب، بحوث العمليات ووضع القرارات الإدارية، القاهرة، 1990م، ص13.

المبحث الثاني

أساليب اتخاذ القرارات

من أساليب اتخاذ القرارات الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية. يعود تاريخ الموازنات إلى زمن سيدنا يوسف عليه السلام حيث أنه أول من أشار إلى ذلك بترتيباته التي عرضها على ملك مصر لحفظ الغلال.

حيث وضع تقنياً للاستهلاك الغلال حتى تنتهي السنوات العجاف وهذا هو محور الموازنات وذلك بنص القرآن الكريم.

تعتبر الموازنات التخطيطية من أهم الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لأغراض التخطيط والرقابة لفعاليتها ولسهولة استخدامها.

كما تعتبر الموازنة التخطيطية وسيلة هامة للاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة.

نشأة الموازنة التخطيطية:

ظهرت الموازنة التخطيطية نتيجة لقصور المحاسبة المالية ومحاسبة التكليف عن تحقيق أغراض التخطيط والرقابة.

نجد أن المحاسبة المالية تهدف أساساً إلى تحديد ومعرفة نتائج أعمال المشروع عن قوة مالية مضت وكذلك تحديد المركز المالي للمشروع في نهاية هذه الفترة، أي أن المحاسبية المالية تعكس نشاط المشروع ككل عن فترة مالية مضت تعتبر الموازنة التخطيطية من أهم الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لأغراض تحقيق الأهداف المحاسبة الرقابية والتخطيطية بالمشروع لما أن التقديرات التي تتضمنها الموازنة تنتج عن طريق عملية التنبؤ والتي هي بدورها ذات أهمية خاصة في الوظيفة الإدارية.

كما أن التنبؤ عملية ضرورية وحتمية لإعداد الموازنات ويشير أحد الكتاب " بأن سيدنا يوسف عليه السلام قام بإعداد موازنة القمح للمتوقع إنتاجه في الدولة ثم حدد نظاماً استمر خمسة عشر عاماً تجده في قوله تعالى ﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴾ يوسف: ٤٧ - ٤٩

المرحلة الأولى:

1- خطة الإنتاج (تزرعون).

2- مدة الإنتاج (سبعة سنين).

3- مستوى الإنتاج (دأبا).

4- السياسة التعريفية (فما حصدتم فذروه في سنبله) حيث أثبت العلم الحديث أن هذا الأسلوب في الحفظ على الإنتاج من الإصابة بالآفات والحشرات التي تأكل المحاصيل.

5- سياسة الاستهلاك " إلا قليلاً مما تأكلون".

المرحلة الثانية:

1- فترتها الزمنية (سبعة سنين) : ﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾

2- الاستعداد لإعادة الاستثمار ﴿ ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾ وهي البزور التي يجب ان يحافظ عليها وكانها في حصن حصين

المرحلة الثالثة:

﴿ ثُمَّ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ عَامٞ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعۡصِرُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾ أي يبددوا ما احتفظوا به في سنبله فإذا ارتفع حصدوا بذوره.

مفهوم الموازنة:

يعرف مفهوم الموازنة بأنها ترجمة لأهداف المشروع في خطة عمل مستقبلية تعتمد على عدة فروض معينة وتتطلب موافقة المستويات الإدارية المسئولية عن تنفيذها.

وتعد الموازنة أداة تستخدم للتعبير الكمي والمالي عن الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها.

وظائف الموازنة:

تستخلص وظائف الموازنة في أنها خطة مستقبلية للأهداف المنظمة في كيفية استخدامها لمواردها وتلبية احتياجاتها خلال الفترة المخططة وهذا يستدعي وجود رقابة فعالة على التنفيذ ومعالجة الانحرافات ويستنتج للوظائف التالية للموازنة:

1- وظيفة التخطيط.

2- وظيفة التنسيق.

3- وظيفة الاتصال.

4- وظيفة الرقابة.

حيث أن التخطيط السليم يعني وضع الأهداف التي تتماشى ونشاط المنظمة ويؤدي هذا إلى تنسيق الأهداف المختلفة والخطط الفرعية في الخطة.

لجنة إعداد الموازنة واختصاصاتها.

إن أعداد الموازنة يعتبر أحد أمر مهم في المنشأة ولذلك تتكون في كل المنشآت لجان خاصة للموازنة بما في ذلك اللجان الفرعية وهي بصفة عامة تضم مديري الإدارات والمدير المالي ومدير المبيعات والمشتريات والأقسام الأخرى:

تختص اللجان بالآتي:

1- رسم وتحديد النماذج اللازمة لتجميع المعلومات والبيانات تمهيداً لاتخاذ القرار (موضوع البحث).

2- استلام تقديرات الأقسام والإدارات المختلفة ودراستها وإعداد التوجيهات بشأنها.

3- مراجعة التقارير والتنسيق بين الإدارات واتخاذ القرار بشأنها حتى يتم التلاقي بشأنها وتقديمها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

4- متابعة تنفيذ الموازنة عن طريق تلقي التقارير الدورية للنشاط الجاري التنفيذ عن والمقارنة بالأداء العلمي وإعداد توصيات بشأن الانحرافات.

5- التوجيه بمراجعة الموازنة تبعاً للظروف خلال فترة التنفيذ.

فترة الموازنة:

تتضمن الموازنة تقديرات تتعلق بالمستقبل وتعتمد هذه التقديرات على الأحداث التي تتم في المستقبل وإذا كان من السهل الحصول على البيانات الخاصة بالماضي ولأن من الصعب التنبؤ بالمستقبل خصوصاً إذا كان المستقبل بعيداً ولذلك فإن غالبية الموازنات التقديرية تعد لكي تحصى فترة مقبولة لا تتعدى العام. ومع ذلك فإن بعض المنشآت الصناعية والخدمية نظراً لطبيعة نشاطها تنظر لإعداد موازنات تقديرية تحصى فترة أطول من سنة وبعض المنشآت تعد موازنات لفترة (3) شهور إلى (6) شهور.

مسئولية إعداد الموازنة:

إن إعداد الموازنة يتم دائماً بواسطة المدير المالي للمنشأة أو ام يعرف بالمراقب المالي أو مدير الموازنة حيث تتلخص مسئوليته في رسم الخطة والعمل على توفير الوسائل التي تسهل تنفيذها ولا تنحصر ومسئولية مدير الموازنة إلى إعداد التقديرات لأن هذه التقديرات تكون من مسئولية مديري الإدارات الرئيسية للكل. فيما يخصه وتمتد مسئولية مدير الموازنة إلى متابعة واستنتاج إلى اقتراح التعديلات التي يرى ضرورة إدخالها على النظام المحاسبي المتبع من أجل توفير البيانات والمعلومات التي يتولاها إعداد الموازنة بأقل جهد ممكن من أجل تسهيل المتابعة.

الأساليب الحديثة في اتخاذ القرارات:

يمكن تقسيم أساليب الاختيار والمفاصلة بين البدائل وأساليب اتخاذ القرارات إلى مجموعتين الأولى تشمل الأساليب التقليدية والثانية الأساليب الحديثة أو الأساليب الكمية.

أ/ الأساليب التقليدية:

يقصد بالأساليب التقليدية تلك الأساليب التي لا تتبع المنهج العلمي الذي يقوم على الدراسة والتحليل والمقارنة واستخلاص النتائج في اتخاذ القرارات فهي تفتقر إلى التدقيق العلمي والتفكير المنطقي في تحليلها وفهمها للمشكلة الإدارية.

من أهم الأساليب التقليدية في اتخاذ القرارات والتي كشفت عنها دراسات وأبحاث الإدارة هي:

1- الحكم الشخصي.

2- التحصين.

3- التقليد.

4- المحاولة والخطأ.

5- الخبرة السابقة.

يرى بعض كتاب الإدارة في تقييمهم للأساليب المذكورة أن هنالك بعض المآخذ عليها فمثلاً ويؤخذ على مدخل للتجربة والخطأ أنه لا يأخذ في الاعتبار كل البدائل الممكنة وعليه فليس هنالك ما يضمن بأن أفضل البدائل هو الذي سيتم اختياره بالفعل كذلك مدخل الخبرة السابقة يؤخذ عليه عدم مراعاته للظروف المتغيرة المحيطة باتخاذ القرار.

حيث أن هذه الظروف تختلف غالباً من حالة لأخرى ويصبح من غير المناسب تطبيق الدروس المبنية على التجربة السابقة على مشاكل الحاضر.

إن التطورات التي شهدتها المنظمات في مطلع القرن العشرين وما خلفته من مشاكل أكثر تعقيداً أثبتت عدم كفاية الأساليب التقليدية لمواجهة التطورات الجديدة وتطلب ذلك الاستعانة بأساليب ونظريات علمية جديدة تساعد المديرين في تخطي هذه المشكلة.

ب/ الأساليب الحديثة أو الكمية:

يمكن تقسيمها إلى الآتي:

أ- تحليل نقطة التعادل:

يقوم هذا الأسلوب على أساس تحليل العلاقة بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية فنقطة التعادل هي التي لا يكون عندها ربح أو خسارة.

إن أسلوب تحليل التعادل يمكن استخدامه في اتخاذ كثير من القرارات الإدارية وقرارات التنفيذ وتحديد ربحية المشروع وتحديد حجم القوى العاملة.

ب- بحوث العمليات:

تعرف بأنها تطبيق الطريقة العلمية بتوفير الأساس الكمي باستخدام أدوات وأساليب رياضية وإحصائية تساهم مساهمة فعالة في معالجة المشكت الإدارية في المجالات المختلفة وتحقيق الاستخدام الأفضل المتاحة وتتلخص خطوات طريقة بحوث العلميات فيما يلي:

- تقييم الحل.
- اختيار صحة الفروض.
- ملاحظة وجود ظاهرة تحتاج إلى تقصي.

- جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة وتبويبها وتحليلها.
- وضع الفروض وتطبيق الحل.

ج- أسلوب شجرة القرارات:

شجر القرارات هي تمثيل بياني تخطيطي للبدائل المتاحة والمجالات الطبيعية واحتمالاتها ونتائجها المتوقعة بما يشبه شجرة وتفريعاتها ومنها جاءت التسمية، وتعتبر أيضاً من الأساليب الرياضية التي تستخدم في تحليل المشكلات الإدارية المعقدة الخاصة بالاستثمار لتحديد الأسعار.

د- جدول القرارات:

يعتبر وسيلة لتوضيح كيفية شروط أو مجموعة من الشروط أو القواعد محدودة وبالتالي فإن هذه الوسيلة توضع العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند حل مشكلة معينة وتوضح الإجراءات التي يجب إتباعها تحت كل شرط.

خطوات عملية اتخاذ القرارات الإدارية:

يختلف كتاب الإدارة في تحديد خطوات أو مراحل عملية اتخاذ القرارات، الكثير منهم يقتصر على ثلاث خطوات وهي:

(تحديد البدائل – تقييم كل بديل – اختيار أفضل بديل).

ولكن هذه الخطوات الثلاث لا تغطي في الحقيقة عملية اتخاذ القرار بكاملها ولكي تكون العملية كاملة ينبغي أن يمر القرار الرشيد بالخطوات الست الآتية:

1- تحديد المشكلة.

2- تحليل المشكلة.

3- تنمية الحلول والبدائل.

4- تقييم كل البدائل.

5- اختيار أفضل حل (بديل).

6- تحويل القرار إلى عمل.

وسنقدم في يلي شرحاً مختصراً لكل خطوة من هذه الخطوات السابقة.

1/ تحديد المشكلة:

لا شك أن المهمة الأولى في عملية اتخاذ القرار هي العثور على المشكلة الحقيقية وتحديدها وهذا التحديد على جانب كبير من الأهمية لأنه يحدد بدوره مدى فاعلية الخطوات التالية: ففي حالة عدم معرفة المشكلة التي صور بصدها.

2/ تحليل المشكلة:

إن الخطوة الثانية هي تحليل المشكلة " أي تصنيفها وتجميع الحقائق من الضروري تصنيف المشكلة لغرض معرفة من الذي يجب أن يتخذ القرار ومن الذي يجب استشارته عند اتخاذ القرارات ومن الذي علينا إبلاغه وبدون التصنيف المسبق يكون من الصعب جداً تحويل القرار النهائي إلى العمل فعالة.

هنالك بعض المعايير التي يمكن استخدامها للمساعدة على اختيار حل من بين الحلول المحتملة منها:

1- الخطر: مقارنة إخطار كل بديل بالمكاسب المتوقعة منه.

2- الوفرة في الجهد: تكون المقارنة بين النتائج المتوقعة والجهد اللازم.

3- الموارد المتاحة وقبولها.

6/ تحويل القرار إلى عمل:

يعتقد الكثيرون أن عملية اتخاذ القرار تنتهي بانتهاء خطوة اختيار أفضل بديل ولكن هذا الاعتقاد غير صحيح فالعملية في الحقيقة لا تنتهي بانتهاء خطوة اختيار أفضل بديل ولكن هذا الاعتقاد غير صحيح فالعملية لا تتم إلا بوضع القرار موضع التنفيذ ولا يتم إلا بواسطة المدير ولكن بواسطة الآخرين[1].

العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات:

تتأثر القرارات الإدارية بعوامل عديدة قد تعيقها عن الصدور بالصورة أو تؤدي إلى التأخير في إصدارها أو جعلها تلغي الكثير من المعارضة ومن هذه المؤثرات في اتخاذ القرارات الإدارية:

1/ تأثير البيئة الخارجية:

من العوامل البيئة الخارجية التي تؤثر في اتخاذ القرارات هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع والمنافسة الموجودة في السوق وتكتلات النقابات والمستهلكين والتشريعات والقواعد الحكومية والتغيرات والتطورات التقنية والقيم والعادات الاجتماعية والرأي العام والسياسة العامة للدولة سواء كانت

[1] - علي محمد السليمي، بحوث العمليات واتخاذ القرارات (القاهرة : دار المصارف، 1971م) ص ص 23 -35.

منافسة للتنظيم أم متعاملة، إذاً كل قرار يُتخذ في منظمة ما لابد أن يتأثر بعمل ضمن إطار القرارات التي تتخذها المنظمات الأخرى والوزارات والتنظيمات المتعددة.

2/ تأثير البيئة الداخلية:

يتأثر القرار بعوامل البيئة الداخلية في المنظمة من حيث حجم المنظمة نموها وعدد العاملين فيها ويظهر هذا التأثير بنواحي أساسية متعددة:

- ترتبط الناحية الأولى بالظروف الداخلية المحيطة باتخاذ قرار ما في المنظمة.
- ترتبط الناحية الثانية بتأثر على مجموعة الأفراد في المنظمة.
- اما الناحية الثالثة فتتعلق بالموارد المادية البشرية التقدير.

تعمل الأدوار على توفير الجو الملائم والبيئة المناسبة لكي يتحقق نجاح القرار المتخذ. ومن عوامل البيئة الداخلية التي تؤثر على اتخاذ القرارات تلك التي تلتقي بالهيكل التنظيمي وطرق الاتصال بالتنظيم الرسمي وغير الرسمي والعلاقات الإنسانية وإمكانات الأفراد وقدراتهم ومدى تدريبهم وتوافر مستلزمات التنفيذ المادية والمعنوية والفنية يضاف إلى ذلك أن القرارات التي يتخذها مديرون آخرون بالمنظمة نفسها وهذا ما يجعل متخذ القرار.

3/ تأثير متخذ القرار:

تتصل عملية اتخاذ القرار بشكل وثيق بصفات الفرد النفسية ومكونات شخصيته وأنماط سلوكه التي تتأثر بظروف بيئية مختلفة كالأوضاع العائلية أو الاجتماعية أو

الاقتصادية مما يؤدي إلى حدوث أربعة أنواع من السلوك عند متخذ القرار وهي:(المجازفة – الغدر – التسرع – التهور) [1].

4/ تأثير ظروف القرار:

يعد التردد في اتخاذ القرار من العوامل التي تعيق القرارات السليمة في الوقت المناسب مما يؤثر على المشكلة وفاعلية حلها.

وينتج التردد عادة لأن القرارات تتعلق بالمستقبل الذي يتميز بعدم القدرة على تحديد ما سيحدث فيه، مما يؤدي إلى اتخاذ القرار. أما ظروف عدم التأكد أو ظروف التأكد أو تحت درجة من المخاطرة.

5/ تأثير أهمية القرار:

إن اتخاذ القرارات لتحقيق أهداف محدودة أو لإيجاد حلول للمشاكل القائمة يتطلب من الإداري غدراك المشكلة من جميع أبعادها والتعمق في دراستها حتى يستطيع الوصول إلى القرار الذيي مثل الحل الجذري لها ويمنع حدوثها في المستقبل بالقوة والاتجاه تقسيمها وكلما زادت أهمية المشكلة وبالتالي أهمية القرار المناسب لها زادت ضرورة جمع الحقائق والمعلومات اللازمة لتأمين الفهم الكامل لها القدرة على رسم الحلول المناسبة وتتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بالعوامل التالية:

1- عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة هذا التأثير.

2- تأثير القرار من حيث التكلفة والعائد.

3- الوقت اللازم لاتخاذه.

---

[1] - المرجع السابق ، ص 45

6/ تأثير عنصر الزمن:

غالباً ما يشكل عنصر الزمن ضغطاً على متخذ القرار حيث لا يكون لديه الوقت الكافي لدراسة جميع البدائل وتقدير النتائج الخاصة بكب البديل خاصة وأنه مضطر لاتخاذ القرار في الوقت الملائم[1].

الأساليب الحديثة في اتخاذ القرارات

كن تقسيم أساليب الاختيار والمفاضلة بين البدائل وأساليب القرارات إلى مجموعتين الأولى تشمل الأساليب التقليدية والثانية الأساليب الحديثة أو الأساليب الكمية وهي:

ا/ الأساليب التقليدية:

1- الحكم الشخصي.

2- التخمين.

3- المحاولة والخطأ (التجريب)

4- التقليد أو اتباع القادة.

5- العصف الذهني وهو عبارة عن هجوم خاطف وسريع على مشلكة معينة.

6- أسلوب دلفي.

هذا الأسلوب يعتمد على تحديد ومناقشة البدائل غيابياً في اجتماع أعضاء غير موجودين وجهاً لوجه.

---

[1] - أماني علي محمد عبد النور ، اثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات في المؤسسات الزراعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2009، ص35

ب/ الأساليب الحديثة أو الكمية ويمكن إيجازها فيما يلي:

(1) تحليل التعادل:

يقوم هذا الأسلوب على أساس تحليل العلاقة بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية فنقطة التعادل هي النقطة التي لا يكون عندها ربح أو خسارة.

إن أسلوب تحليل التعادل يمكن استخدامه في اتخاذ كثير من القرارات الإدارية وقرارات التنفيذ.

(2) بحوث العمليات:

تعرف بحوث العمليات بأنها تطبيق الطريقة العلمية بتوفير الأساس الكمي باستخدام أدوات وأساليب رياضية وإحصائية تساهم مساهمة فاعلة في معالجة المشكلات الإدارية المتاحة وتتلخص خطوات الطريقة العلمية فيما يلي:

- ملاحظة وجود ظاهرة تحتاج إلى تقصي.
- جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة وتبويبها وتحليلها.
- وضع الفروض.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

- المبحث الأول: نبذة تاريخية عن بنك التضامن الاسلامي

- المبحث الثاني: منهجية الدراسة واختبار فرضيات الدراسة

المبحث الاول

نبذة تاريخية عن بنك التضامن الاسلامي

الفكرة والنشأة والتأسيس:

برزت فكرة إنشاء بنك التضامن الإسلامي منذ 1980م بواسطة نفر من الحادبين والمهتميه بأمر الاقتصاد الإسلامي من العاملين في مجال والنشاط الاقتصادي.

انعقد الاجتماع الأول لمؤسسي البنك في الرابع والعشرين من جمادي الثانية 1401هـ–28 أبريل 1981م وعينوا مجلس إدارة تمهيدي من بين الأعضاء الذين أشرفوا على المراحل الأولى من التأسيس.

شهدت مرحلة الاكتتاب حماسا لفكرة إنشاء البنك من قبل المواطنين في جميع مدن السودان ول يقتصر على العاصمة فحسب كما ساهم في البنك عدد من الأخوة العرب في شكل مؤسسات وأفراد.

تم الحصول على التصديق النهائي للبنك ليزاول كثاني بنك إسلامي في السودان في العام 1983م في مقره الاول بشارع البرلمان.

قام البنك ليقدم نموذجا علمياً لبنك إسلامي يقوم بجميع أعمال المصارف من عمليات استثمارية وخدمات أخرى جامعة على نهج إسلامي يحل ما أحل الله ويحرم ما حرمه.

وضع البنك عبر مؤسسيه في عقد تأسيسه ونظامه الأساسي إنشاء إدارة للفتوى والبحوث كنهج متفرد لتقوم بتأصيل الاعمال المصرفية وتصدر الفتاوي والبحوث.

فكان الإسهام والدور المقدر للبنك في حركة تأصيل العمل المصرفي الإسلامي وصياغة االبدائل في هذا المجال من صيغ استثمارية وخلافه.

نشأ البنك قائماً بذاته كمؤسسة تتبع للقطاع الخاص دون أن يندرج في اطار مجموعة، ولكنه نجح في تعزيز صلاته بالمصارف الاخرى واصح عضوا في إتحاد البنوك الإسلامية، وكان أول بنك إسلامي يشترك في اتحاد المصارف العربية وتميز بعلاقة خاصة مع البنك الاسلامي للتنمية.

بادر البنك إلى دعم اقتراح إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية في العام 1987م، وواصل مساهمته في بلورة فكرتها من خلال الاجتماعات التي انعقدت لهذا الغرض إلى أن تم تنفيذها، فكان عضوا ضمن أربعة بنوك تمثل البنوك الاسلامية في مجلس الهيئة للدورة الأولى.

انتهاج التخطيط العلمي المؤسسي

لقد انتهج البنك أسلوب التخطيط العلمي وبرمجة الأعمال انطلاقا من معطيات الواقع لتحقيق الأهداف المنشودة ومواكبة المستجدات المصرفية.

يجري الآن تنفيذ الخطة الثلاثية للفترة من 2007 – 2009م، والتي بنيت على ضوء استقراء التديات التي تواجه الجهاز المصرفي من نتائج العولمة والتكتلات المصرفية وقررات لجنة بازل فضلا عن إفرازات السلام والتنمية بالبلاد. واضعة أهدافاً محددة تسعى لتحقيقها، وعامدة إلى معالجة الأخطاء في الخطط السابقة والمحافظة على البنك الريادي بين البنوك بين البنوك العاملة.

بدأ البنك تنفيذ خططه بالخطة الخمسية للفترة من 1992م–1997م، ثم الخطة الثلاثية الأولى للفترة 1998م–200م وتلتها الخطة الثلاثية الثانية للفترة 2004 – 2006م.

ملامح من دور البنك في التنمية

اتسم أداء البنك الاستثماري بالتطور خلال فترة الخمسة وعشرين عاما الماضية من المسيرة تبعا لزيادة الموارد، ولئن كان الإسهام الاول للبنك في هذا الجانب هو أيجاد وترسيخ البديل الشرعي للتعامل الربوي لتمويل المشروعات، فان البنك قد ظل خلال هذه الفترة مساهما في تمويل العديد من المشروعات في طار السياسة العامة للدولة، فكان من المساعرعين في القطاع المصرفي لتلبية التوجيهات الخاصة بتمويل القطاعات الاساية، خاصة في أوائل التسعينات حينم وجهة الدوله بتمويل الزراعه بنسبة 50% من مجمل الإستثمارات . ويسجل للبنك فى هذ الجانب سبقه وريادته فى تطبيق صيغة السلم فى القطاع الزراعىبمطقة القضارف، ومن بعد تم دراسة الصيغة وتعميمها على نطاق واسع. ثم واصل البنك دراسته للصيغ واصدر فيها كتيبات عديدة.

ساهم البنك في تركيز مفهوم التمويل المصرفي الاسلامي وذلك بتحقيقه نسباً علية في التمويل على طريق صيغة المشاركة حيث بلغت أكثر من 60% في كثير من الاعوام الامر الذي وجد الاشادة من مسئولين بالقطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة.

مساهمة البنك في محافظ التمويل

ظل البنك يساهم في العديد من محافظ التمويل القومية خاصة لدعم القطاعين الزراعي والصناعي وغيرهما من القطااعات بشكل عام.

واصل البنك تنفيذ استراتيجته في مجال الاستثمار بشقيه المحلي والاجنبي توزيعا للسقف على القطاعات المختلفة من خلال رقبات المتعاملين انطلاقاُ من موجهات الخطة الثلاثية ومعطيات الواقع، اعتماداً على دراسات جدوى المشروعات المقدمة من قبل المتعاملين.

وهذا هو ديدن البنك تحقيقاً لاهدافه الاساسية المستمرة المتعلقة بالمساهمة في التنمية بشكل عام، وتلبية المتطلبات التمويلية لعملائه الكرام على وجه الخصوص.

التطورات في مجال التقنية المصرفية

المرحلة الاولى:

بدأ استخدام الحاسوب في أداء أعمال البنك عام 86/85 وذلك لمواكبة التطور في مجال العمل المصرفي. فقد تم انشاء قسم للكمبيوتر كقسم يتبع لإدارة الشئوون المالية بدأ العمل بالفرع الرئيسي (على أجهزة NCR – وبرنامج مايكروسوفت كوبل) ثم الفروع الاخرى بالتدرج إلى أن تم تحويل القسم إلى إدارة في العام 1991م. وتتطورت هذه الادارة في إطار استراتيجية البنك المتكاملة لتقنية العمل المصرفي لتصبح بمسماها الحالي (إدارة التقنية والنظم).

هذا المسار جعل البنك مهيئاً للدخول في عصر التقنية المصرفية الشاملة (الحالي) بخطى محسوبة. وبدأ بالفعل في اعداد كافة المتطلبات للتوافق مع التقنيات المطروحة ومن ثم التحول من الصيرفة التلقدية إلى الصيرفة الالكترونية، حيث كانت الخطوة الكبيرة لهذا التحول القرار القاضي بادخال النظام المصرفي الشامل (بنتابانك) بكافة الفروع العاملة.

فاصبح البنك اليوم يتيح للعملاء إدارة حساباتهم من أي فرع من فروع البنك. كما يتيح إجراء بعض الخدمات المصرفية الاخرى مثال:-

- الهاتف المصرفي لمعرفة رصيد الحساب وأسعار العملات مع إمكانية سداد الفواتير.
- إستخدام الصراف الآلي للسحب والاستعلام عن الرصيد داخل وخارج السودان.

- مسح شيكات العملاء إلكترونياً عبر المقاصة الالكترونية. مما نتج عنه التحول الماثل والذي أبرز مزاياه اختصار عمل المقاصة لساعات بدلاً عن أيام.

والتطوير مسيرة ماضية في كافة المحاور وضع الرعيل الأول من المؤسسين أساس معالمها ويتصدى الجيل الحالي من الكوادر لأعباء مواصلتها.

ملامح من الانجازات في نشر ثقافة المصرف الاسلامي

ظل البنك يهتم بالمحور الثقافي من خلال ما أرساه منذ تأسيسه من نشر للوعي المصرفي الاسلامي عبر العديد من الواسائل والانشطة منها:-

أ. **سلسلة مطبوعات البنك:** صدر منها حتى الآن ستة عشر كتيباً في إطار تأصيل العمل المصرفي وهي بالتسلسل التالي:-

1- التاجر الصدوق وبدائل الاستثمار الربوي

2- أحكام الضمان في الفقه والقانون

3- المشاركة: أحكامها الفقهية وتطبيقاتها في المصارف الاسلامية

4- موضوعات الندوة السنوية المتخصصة الثانية عام 1985م

5- موضوعات الندوة السنوية المتخصصة الثالثة عام 1987م

6- المزارعة واحكامها الفقهية

7- الندوة السنوية الرابعة 1990م

8- عقد الاستصناع في الفقه الاسلامي

9- جرائم خيانة الامانة / الاحتيال / إعطاء وتظهير صك مردود في القانون الجنائي لسنة 1990م.

10- بنك التضامن الاسلامي النشأة والتطور

11- الفتاوى الشرعية لبنك التضامن الاسلامي

12- عقد بيع السلم أحكامه الفقهية وتطبيقاته العملية

13- رؤي تأصيلية للعمل المصرفي والاقتصادي المعاصر

14- عقد الايجارة في الفقه والقانون

15- بنك التضامن الاسلامي: مسيرة عشرين عاماً

16- أحكام المرابحة للأمر بالشراء

ب. الدوريات:

1. مجلة المقتصد: مجلة إسلامية إقتصادية متخصصة صدر منها حتى الآن ثلاثة وثلاثون عدداً.

2. إصدارة التضامن: نشرة عامة عن البنك تهتم بالتغطية الإعلامية لجوانب الأداء العام للبنك والاخبار الاقتصادية والاجتماعية للعاملين.

صدر العدد الأول منها في مارس 1991م، وصدر منها حتى الآن سبعة وتسعون عدداً.

المبحث الثاني

تحليل البيانات

تمهيد :

يتناول الباحث في هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذا الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من بنك التضامن الاسلامي.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (40) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض المحاسبين ، ، والإداريين وبعض الأكاديميين في بنك التضامن الاسلامي واستجاب (40) فرداً أي ما نسبته (100%) تقريباً من المستهدفين، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1- الأفراد من مختلف الفئات العمرية.

2- الافراد حسب المؤهلات العلمية (بكلاريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه ، أخرى).

3- الافراد حسب المؤهل المهني (زمالة امريكية ، زمالة بريطانية ، زمالة عربية ، زمالة سودانية ، أخرى ، لا توجد).

4- الافراد من مختلف المراكز الوظيفية (مدير عام ، مدير مالي ، مدير إداري ، محاسب مالي ، مراجع داخلي ، مراجع خارجي ، لا توجد).

5- الافراد من مختلف سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات ، من 6 _10 سنوات ، من 11 _15 سنة ، 16_20 سنة ، اكثر من 20 سنة) .

6- الافراد حسب التخصصات العلمية (محاسبة ، إقتصاد ، إدارة اعمال ، دراسات مصرفية ، أخرى).

القسم الثاني: يحتوى هذا القسم على عدد (15) عبارة، طُلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا إستجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (اوافق بشدة، اوافق، محايد، لا اوافق، لا اوافق بشدة). وقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الثلاث كما يلي:

- الفرضية الأولى: تتضمن العبارات (1-5) وعددها (5) عبارات.
- الفرضية الثانية: تتضمن العبارات (6-10) وعددها (5) عبارات.
- الفرضية الثالثة: تتضمن العبارات (11-15) وعددها (5) عبارات.

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الامكان ، تم استخدام البرنامج الاحصائى **SPSS** والذى يشير اختصارا الى الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية **Statistical Package for Social Sciences**.

الاساليب الاحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة ، تم إستخدام الاساليب الاحصائية الاتية :

1- الاشكال البيانية .

2- التوزيع التكرارى للاجابات.

3- معامل الفا كرونباخ.

4- النسب المئوية.

5- الوسيط.

6- اختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين الاجابات .

أداة الدراسة

إعتمد الباحث على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، حيث أن للاستبانة مزايا منها:

1- يمكن تطبيقها للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.

2- قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.

3- سهولة وضع أسئلة الاستبانة وترسيم ألفاظها وعباراتها.

4- توفر الاستبانة وقت المستجيب وتعطيه فرصة التفكير.

الثبات والصدق الإحصائي:

يقصد بثبات الاختبار ان يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات انه أيضا إذا ما طبق اختبارٍ ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها، يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف أيضا بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار.

من أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

أ. طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان – براون.

ب. طريقة ألفا – كرونباخ .

ج. طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

أما الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له قام الباحث بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

الصدق = $\sqrt{\text{الثبات}}$

تطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية :

تم توزيع الاستبيان على عينة مكونة من (10) أفراد من مجتمع البحث ومن خارج عينة البحث متفقة في خواصها مع عينة الدراسة وذلك لحساب معامل الثبات، ولتحديد درجة استجابة المبحوثين للاستبيان والتعرف على الأسئلة الغامضة وإتاحة الاختبار المبدئي للفرضيات، وإيضاح بعض مشاكل التصميم والمنهجية.

وأجري اختبار الثبات لأسئلة الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ وكانت النتيجة (0.79) وهو يعني أن هنالك ثبات في البيانات كما مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم (1)

معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان

الرقم	المحـــــــور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
1	عبارات المحور الاول	5	0.58	0.76
2	عبارات المحور الثاني	5	0.56	0.75
3	عبارات المحور الثالث	5	0.63	0.79
5	الاستبيان كاملا	20	0.79	0.89

المصدر: إعداد الباحث، 2016م.

يتضح من نتائج الجدول رقم (1) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن استبيان الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

القسم الاول : وصف البيانات العامة:

يتبين من الجدول رقم (4-2) والشكل رقم (4-2)، أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، إذ بلغ عددهم في العينة (13) فرداً ويمثلون ما نسبته (62.0%) من العينة الكلية، في حين بلغ عدد الإناث في العينة (19) فردا ويمثلون ما نسبته (38.0%) من العينة الكلية.

1-العمر

يوضح الجدول(4-2) والشكل(4-2) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

الجدول (4-2)

التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير العمر

الفئات العمرية	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	11	%27.5
من 31 _ 40 سنة	12	%30.0
من 40 _ 50 سنة	11	%27.5
فوق 50 سنة	6	%15.0
المجموع	40	%100

المصدر:إعداد الباحث من الدراسة الميدانية،2016م

الشكل (4-2)

التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير العمر

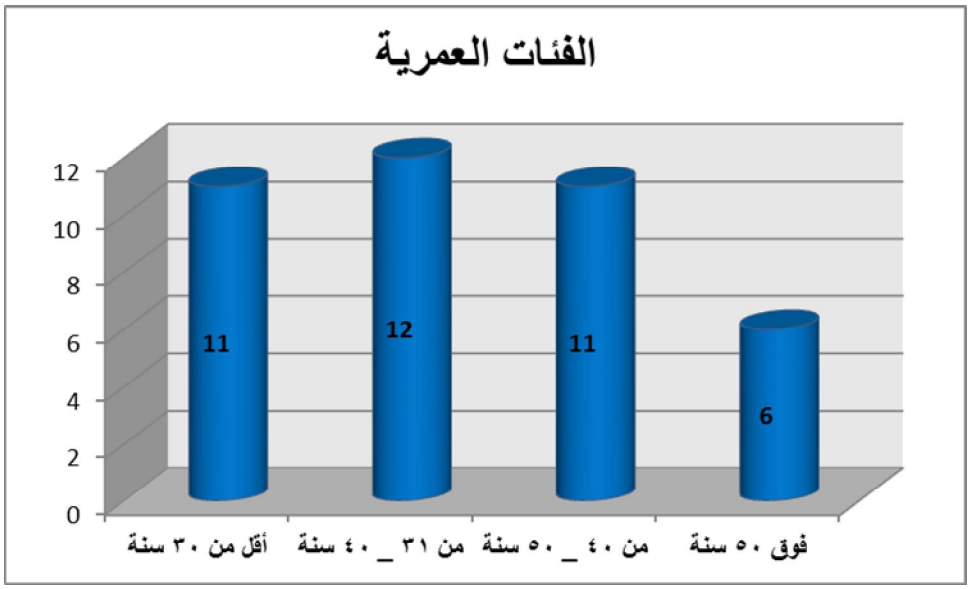

المصدر:إعداد الباحث من الدراسة الميدانية،2016م

يتضح من الجدول(4-2) والشكل (4-2) أن الفئة العمرية لغالبية أفراد عينة البحث أقل من 31_40 سنة حيث بلغ عددهم (12) فرداً ما نسبته (30.0%)، يليهم الذين أعمارهم في الفئة العمرية (40 – 50) سنة ويتساوى معهم الذين في الفئة العمرية(أقل من 30 سنة) حيث بلغ عددهم (11) فرداً بنسبة (27.5%)، (6) افراد وبنسبة (15.0%) كانت فئه اعمارهم 50 عاما فما فوق.

2-المؤهل العلمي:

يوضح الجدول(4-3) والشكل(4-3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

الجدول (4-3)

التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالاريوس	20	%50.0
دبلوم عالي	2	%5.0
ماجستير	18	%45.0
المجموع	40	%100

المصدر:إعداد الباحث من الدراسة الميدانية،2012م.

الشكل (4-3)

التوزيع التكرارى لأفراد عينه الدراسه وفق متغير المؤهل العلمي

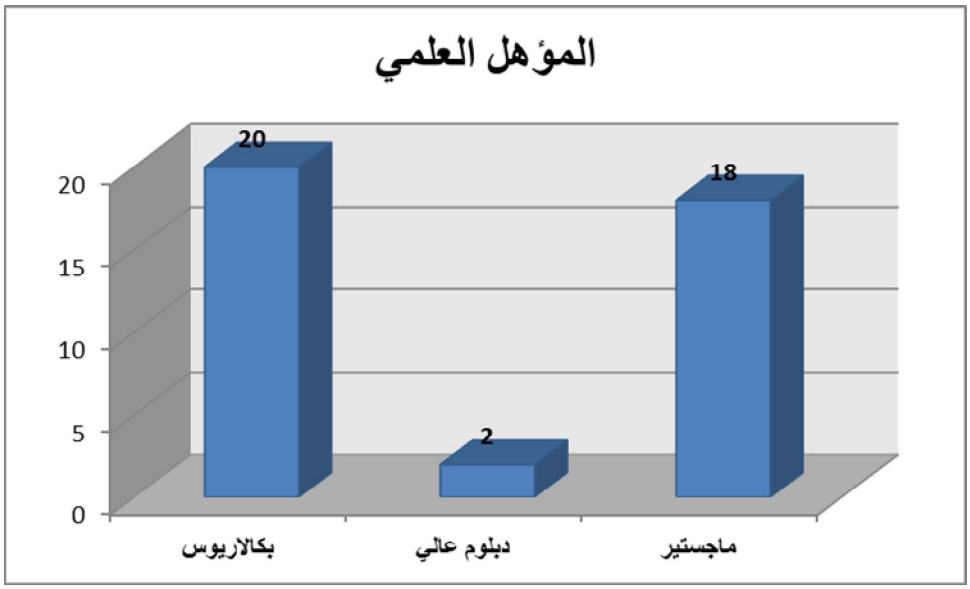

المصدر:إعداد الباحث من الدراسة الميدانية،2016م.

يتضح من الجدول (4-3) والشكل (4-3) أن المؤهل العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة البكالاريوس، حيث بلغ عددهم (20) فرداً بنسبة (50.0%)، يليهم الذين مؤهلهم الأكاديمي ماجستير، حيث بلغ عددهم (8) فرداً بنسبة (45%)، فيما بلغ عدد الذين مؤهلهم العلمي دبلوم عالي، فردين بنسبة (0.5%).

3- المؤهل المهني:

يوضح الجدول رقم جدول رقم (4_4) والشكل رقم جدول رقم (4_4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني.

جدول رقم (4_4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	العدد	النسبة المئوية
زمالة بريطانية	1	%2.5
زمالة سودانية	2	%5.0
أخرى	9	%22.5
لا توجد	28	%70.0
المجموع	40	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم جدول رقم (4_4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

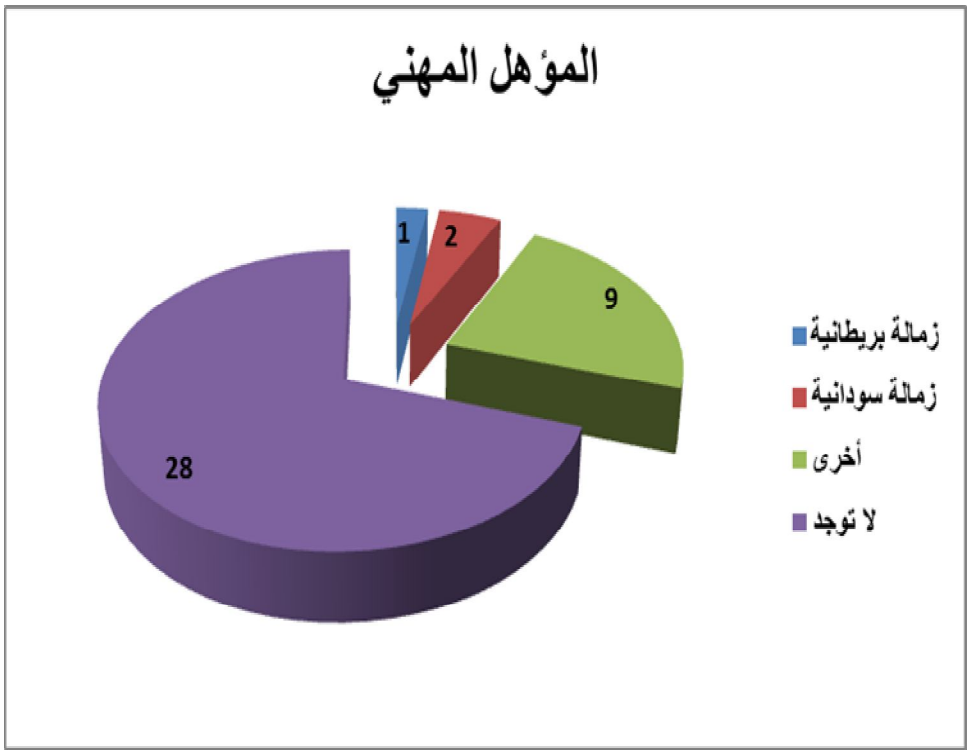

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (4_4) والشكل رقم (4_4) ان غالبية أفراد عينة الدراسة لاتوجد لديهم مؤهلات مهنية حيث بلغ عدد هؤلاء(28) فرداً بنسبة (70.0%) ، يليهم الذين لديهم مؤهلات مهنية أخرى حيث بلغ عددهم (9) أفراد بنسبة (22.5%) ، فردين وبنسبة (5.0%) كان لديهم مؤهل مهني زمالة المحاسبين السودانية ، فرداً واحداً وبنسبة (2.5%) له مؤهل مهني (زمالة المحاسبين البريطانية).

4- المركز الوظيفي :

يوضح الجدول رقم (4_5) والشكل رقم (4_5)التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي.

جدول رقم (4_5)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
مدير مالي	3	%7.5
مدير إداري	4	%10.0
محاسب مالي	10	%25.0
مراجع داخلي	6	%15.0
لا توجد	17	%42.5
المجموع	40	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (4_5)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

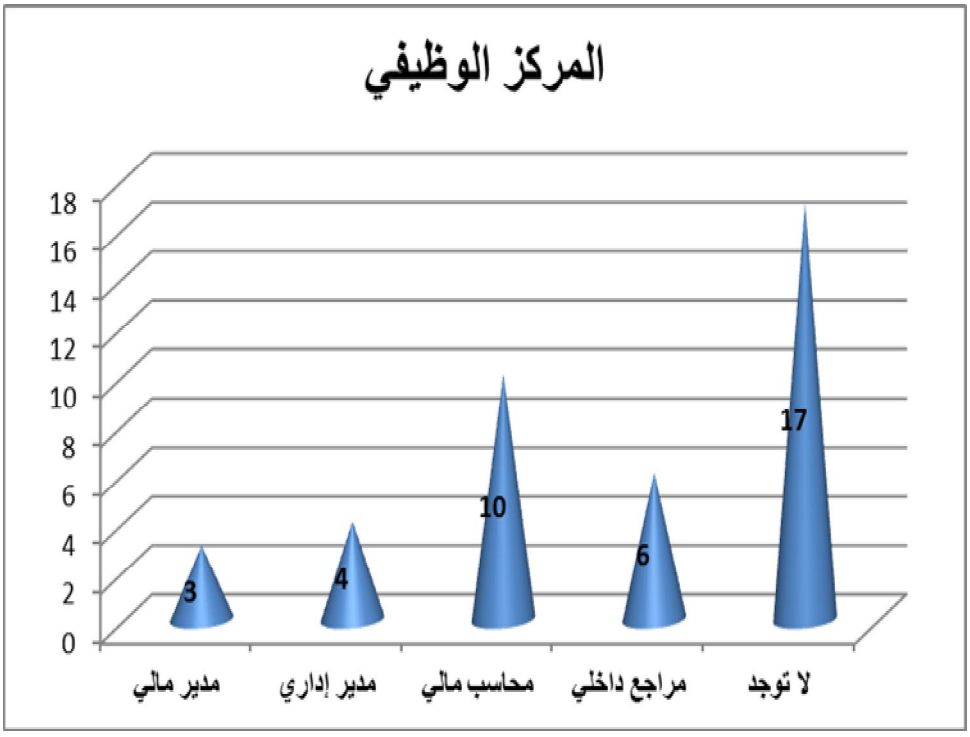

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

يظهر الجدول رقم (4_5) والشكل رقم (4_5) ، أن غالبية افراد الدراسة لا توجد لديهم مراكز وظيفية اذ بلغ عددهم في العينة (17) فردا بنسبة (42.5%) ، و (10) افراد وبنسبة (25.0%) مركزهم الوظيفي محاسب مالي ، و (6) أفراد وبنسبة (15.0%) مركزه الوظيفي مراجع داخلي ، وتضمنت العينة على (4) افراد بنسبة (10.0%) كان مركزهم الوظيفي مدير اداري ، (3) افراد وبنسبة (7.5%) كان مركزهم الوظيفي مدير مالي.

5-سنوات الخبرة

يوضح الجدول رقم (4-6) والشكل رقم (4-6) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (4-6)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
5 سنة وأقل	8	%20.0
6 _ 10 سنة	12	%30.0
11_ 15 سنة	6	%15.0
16 _ 20 سنة	5	%12.5
اكثر من 20 سنة	9	%22.5
المجموع	40	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

الشكل (4-5)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

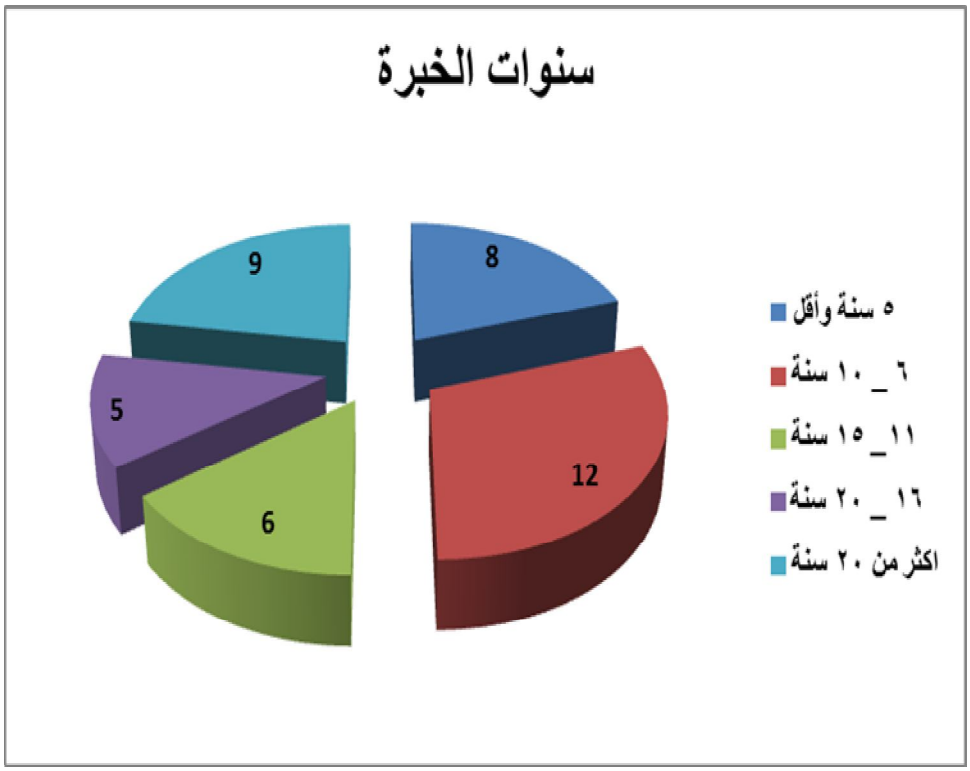

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم **(4-6)** والشكل رقم **(4-6)** أن غالبية افراد الدراسة لهم خبرة من 6 _ 10 سنوات اذ بلغ عددهم في العينة (12) فردا وبنسبة (30.0%) ، يليهم الذين لديهم خبرة اكثر من 20 سنة اذ بلغ عددهم في العينة (9) افراد بنسبة (22.5%) ، (8) افراد وبنسبة (20.0%) لهم خبرة 5 سنة وأقل، وبلغ عدد الافراد الذين لهم خبرة 11 _ 15 سنة (6) افراد بنسبة (15.0%) ، (5) افراد وبنسبة (12.5%) ، كانت لديهم خبرة 16 _ 20 سنة.

6_التخصص العلمي :

يوضح الجدول رقم **(4-6)** والشكل رقم **(4-6)** التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

جدول رقم (4-6)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	16	%40.0
إقتصاد	10	%25.0
إدارة اعمال	5	%12.5
دراسات مصرفية	8	%20.0
أخرى	1	%2.5
المجموع	40	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (4_6)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير نوع التخصص العلمي

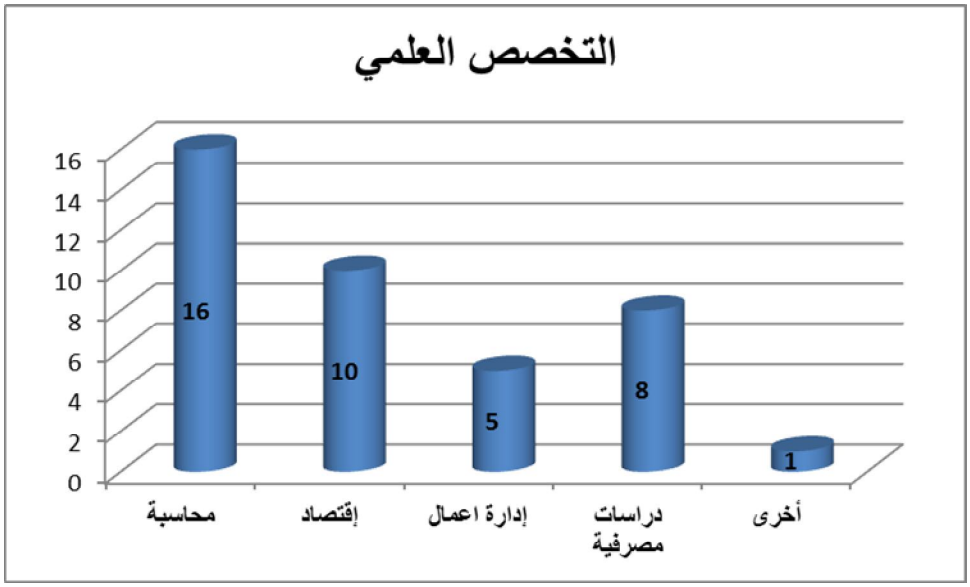

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

يتضح للباحث من خلال الجدول رقم **(4_6)** والشكل رقم **(4_6)**أن التخصص العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو المحاسبة ، حيث بلغ عددهم في عينة الدراسة (16) فرداً وبنسبة (40.0%) ، يليهم الذين لديهم تخصص علمي إقتصاد حيث بلغ عددهم في العينة (10) افراد بنسبة (25.0%) ، وبلغ عدد الأفراد المتخصصين دراسات مصرفية في العينة (8) افراد وبنسبة (20.0%) ، (5) افراد وبنسبة (12.5%) كان لديهم تخصص علمي ادارة اعمال، فردا واحدا وبنسبة (2.5%) كان لديه تخصص علمي اخر.

إختبار صحة فرضيات الدراسة

للاجابة على تساولات الدراسة و التحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات الاستبيان و التى تبين أراء عينة الدراسة ، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة " اوافق بشدة" ، و الدرجة (4) كوزن لكل إجابة " اوافق "، و الدرجة (3) كوزن لكل إجابة " محايد" ، و الدرجة (2) لكل إجابة " لا اوافق" ، و الدرجة (1) كوزن لكل إجابة " لا اوافق بشدة". ولمعرفة إتجاه الإستجابة فإنه يتم حسابالوسط الحسابي. إن كل ما سبق ذكره و حسب متطلبات التحليل الاحصائى هو تحويل المتغيرات الاسمية الى متغيرات كمية ، و بعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاى لمعرفة دلالة الفروق فى اجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية .

1-عرض و مناقشة نتائج الفرضية الاولى :

تنص الفرضية الاولى من فرضية الدراسة على الاتى :

"**توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات الادارية**"

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الاولي:

الجدول (4-7)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الاولي

ت	العبارة	التكرار والنسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	استخدام المعلومات المحاسبية يساعد في توجيه القرارات في المنشأة.	17 %42.5	23 %57.5	0 %0.0	0 %0.0	0 %0.0
2	فعالية القرارات الادارية في المنشأة تتوقف على المعلومات التي تساهم بها نظم المعلومات المحاسبية.	16 %40.0	23 %57.5	1 %2.5	0 %0.0	0 %0.0
3	توافر المرونة الملائمة يساهم في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية مما يؤدي الي تحسين القرارات الادارية.	14 %35.0	25 %62.5	1 %2.5	0 %0.0	0 %0.0
4	المعلومات تتميز بالدقة والموضوعية تساعد ادارة المنشاة علي معرفة الانحرافات والعمل علي علاجها مما يؤدي ذلك الي تقوية ثقة الادارة بتلك المعلومات.	17 %42.5	20 %50.0	3 %7.5	0 %0.0	0 %0.0
5	استخدام المعلومات المحاسبية في المنشاة يوضح مدي كفاءة وفعالية الاداء المالي ومعرفة نقاط القوة والضعف.	19 %47.5	18 %45.0	1 %2.5	1 %2.5	1 %2.5

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

لإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اعداد المبحوثين تم استخدام اختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الاولي ، الجدول (4-8) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات

ت	العبارات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	الوسط الحسابي	قياس العبارة		قيمة مربع كاي
					الوزن	الدرجة	
1	استخدام المعلومات المحاسبية يساعد في توجيه القرارات في المنشأة.	0.900	1	4.42	5	موافق بشدة	0.34
2	فعالية القرارات الادارية في المنشأة تتوقف على المعلومات التي تساهم بها نظم المعلومات المحاسبية.	18.950	2	4.35	4	موافق	0.000
3	توافر المرونة الملائمة يساهم في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية مما يؤدي الي تحسين القرارات الادارية.	21.650	2	4.32	4	موافق	0.000
4	المعلومات تتميز بالدقة والموضوعية تساعد ادارة المنشاة علي معرفة الانحرافات والعمل علي علاجها مما يؤدي ذلك الي تقوية ثقة الادارة بتلك المعلومات.	12.350	2	4.35	4	موافق	0.002
5	استخدام المعلومات المحاسبية في المنشاة يوضح مدي كفاءة وفعالية الاداء المالي ومعرفة نقاط القوة والضعف.	46.00	4	4.32	4	موافق	0.000

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2012م

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الاولي (0.900) وهذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (1) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (3.84) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4-7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق غير معنوية عند مستوى (5%) بين أجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة علي أن استخدام المعلومات المحاسبية يساعد في توجيه القرارات في المنشأة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (18.950) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.95) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4-7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين علي أن فعالية القرارات الادارية في المنشأة تتوقف على المعلومات التي تساهم بها نظم المعلومات المحاسبية.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (21.650) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.95) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4-7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين علي أن توافر المرونة الملائمة يساهم في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية مما يؤدي الي تحسين القرارات الادارية.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (12.350) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.95) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4–7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين علي أن المعلومات تتميز بالدقة والموضوعية تساعد ادارة المنشاة علي معرفة الانحرافات والعمل علي علاجها مما يؤدي ذلك الي تقوية ثقة الادارة بتلك المعلومات.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (46.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4–7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن استخدام المعلومات المحاسبية في المنشاة يوضح مدي كفاءة وفعالية الاداء المالي ومعرفة نقاط القوة والضعف.

- ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة الدراسة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الاولي (2.700) وهذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4–8) المشار إليه أعلاه يشسر إلى أن قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المفحوصين المختلفة على الفرضية الأولى كانت (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%). وذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجابات لصالح المحايدون علي ما جاء في جميع عبارات الفرضية الاولي.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الاولي والتي نصت علي ان هنالك " **علاقة ذات دلالة احصائية بين المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات الادارية** " قد تحققت ولصالح المحايدون.

2-عرض و مناقشة نتائج الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الاولى من فرضية الدراسة على الاتى :

" **توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ملائمة المعلومات المحاسبية وعملية التوقع الجيد للمستقبل**"

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الثانية:

الجدول (4-9)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارة	التكرار والنسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	ملائمة المعلومات المحاسبية تساعد الادارة في اداء وظيفة التخطيط والتوقع للمستقبل	16 %40.0	22 %55.0	2 %5.0	0 %0.0	0 %0.0
2	غالبا ما تكون المعلومات المحاسبية الملائمة معلمات جيدة	11 %27.5	24 %60.0	3 %7.5	2 %5.0	0 %0.0
3	المعلومات المحاسبية ذات التوقيت الملائم غالبا ما تكزن معلومات	13 %32.5	21 52.55	5 %12.5	1 %2.5	0 %0.0

	ملائمة لرسم المسار المستقبلي					
4	احدي خصائص المعلومات المحاسبية الملائمة للتخطيط الجيد والقدرة علي التوقع للمستقبل	9 %22.5	24 %60.0	7 %17.5	0 %0.0	0 %0.0
5	قدرة المعلومات المحاسبية علي التقييم للتوقعات السابقة يساعد في عملية التخطيط للمستقبل	10 %25.0	25 %62.5	4 %10.0	0 %0.0	1 %2.5

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2012م

لإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اعداد المبحوثين تم استخدام اختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية ، الجدول (4-9) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

الجدول (4-10)

ت	العبارات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	الوسط الحسابي	قياس العبارة		قيمة مربع كاي الاحتمالية
					الوزن	الدرجة	
1	ملائمة المعلومات المحاسبية تساعد الادارة في اداء وظيفة التخطيط والتوقع للمستقبل	15.800	2	4.35	4	موافق	0.000
2	غالبا ما تكون المعلومات المحاسبية الملائمة معلومات جيدة للتخطيط	31.00	3	4.10	4	موافق	0.000
3	المعلومات المحاسبية ذات التوقيت الملائم غالبا ما تكزن	23.00	3	4.15	4	موافق	0.000

	معلومات ملائمة لرسم المسار المستقبلي						
4	احدي خصائص المعلومات المحاسبية الملائمة للتخطيط الجيد والقدرة علي التوقع للمستقبل	12.950	2	4.05	4	موافق	0.002
5	قدرة المعلومات المحاسبية علي التقييم للتوقعات السابقة يساعد في عملية التخطيط للمستقبل	34.200	3	4.08	4	موافق	0.000
	جميع العبارات	2.347	4	4.14	4	موافق	0.000

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الاولي (15.800) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.95) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4-9) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق غير معنوية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان ملائمة المعلومات المحاسبية تساعد الادارة في اداء وظيفة التخطيط والتوقع للمستقبل.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (31.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.82) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4-9) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى

(5%) بين أجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن غالبا ما تكون المعلومات المحاسبية الملائمة معلومات جيدة للتخطيط.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (23.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4–9) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان المعلومات المحاسبية ذات التوقيت الملائم غالبا ما تكزن معلومات ملائمة لرسم المسار المستقبلي.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (12.950) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4–9) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين علي أن احدي خصائص المعلومات المحاسبية الملائمة للتخطيط الجيد والقدرة علي التوقع للمستقبل.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (34.200) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.82) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4–9) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%) بين أجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان قدرة المعلومات المحاسبية علي التقييم للتوقعات السابقة يساعد في عملية التخطيط للمستقبل.

ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة الدراسة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية (2.347) وهذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4-10) المشار إليه أعلاه يشير إلى أن قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المفحوصين المختلفة على الفرضية الثانية كانت (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) ، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد العينة علي ما جاء في جميع عبارات الفرضية الثانية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت علي " **وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين ملائمة المعلومات المحاسبية وعملية التوقع الجيد للمستقبل** " قد تحققت ولصالح الموافقون.

3-عرض و مناقشة نتائج الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة من فرضية الدراسة على الاتى :

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين صدق وعدالة المعلومات المحاسبية و اتخاذ القرارات الادارية "

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الثالثة:

الجدول (4-11)

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الثالثة:

الجدول (4-11)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارة	التكرار والنسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	المعلومات المحاسبية الموثوق بها تمكن المنشاة من التخطيط للمستقبل بوضع موزنات تقيرية	13 %32.5	25 %62.5	2 %5.0	0 %0.0	0 %0.0
2	تساعد المعلومات المحاسبية القابلة للتحقيق في تقدير حجم العمل الذي يمكن انجازه في المستقبل	10 %25.0	28 %70.0	2 %5.0	0 %0.0	0 %0.0
3	التخطيط الجيد يعني ان نظام المعلومات المحاسبية كفء وفعال وموثوق به	13 %32.5	22 %55.0	4 %10.0	1 %2.5	0 %0.0
4	يعتمد وضع الموزنات التقديرية علي عدالة المعلمات المحاسبية السابقة التي تمتاز بالصدق في التعبير	12 %30.0	19 %47.5	5 %12.5	4 %10.0	0 %0.0
5	عدم وجود انحرافات عن المخطط يعني ان المعلومات المحاسبية التي اعتمد عليها في التخطيط معلومات محايدة	7 %17.5	24 %60.0	8 %20.0	1 %2.5	0 %0.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

لإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اعداد المبحوثين تم استخدام اختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة ، الجدول (4-12) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات :

الجدول (4-12)

ت	العبارات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	الوسط الحسابي	قياس العبارة		قيمة مربع كاي الاحتمالية
					الوزن	الدرجة	
1	المعلومات المحاسبية الموثوق بها تمكن المنشاة من التخطيط للمستقبل بوضع موزنات تقيرية	19.850	2	4.28	4	موافق	0.00
2	تساعد المعلومات المحاسبية القابلة للتحقيق في تقدير حجم العمل الذي يمكن انجازه في المستقبل	26.600	2	4.20	4	موافق	0.00
3	التخطيط الجيد يعني ان نظام المعلومات المحاسبية كفء وفعال وموثوق به	27.00	3	4.18	4	موافق	0.00
4	يعتمد وضع الموزنات التقديرية علي عدالة المعلمات المحاسبية السابقة التي تمتاز بالصدق في التعبير	14.600	3	3.98	4	موافق	0.000
5	عدم وجود انحرافات عن المخطط يعني ان المعلومات المحاسبية التي اعتمد عليها في التخطيط معلومات محايدة	29.00	3	3.92	4	موافق	0.002
	جميع العبارات	1.485	3	4.11	4	موافق	0.000

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2012م

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الاولي (19.850) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.95) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4-11) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد العينة ولصالح الموافقون على ان المعلومات المحاسبية الموثوق بها تمكن المنشاة من التخطيط للمستقبل بوضع موزنات تقديرية.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (27.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.82) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4-11) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين علي ان التخطيط الجيد يعني ان نظام المعلومات المحاسبية كفء وفعال وموثوق به.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (12.40) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.82) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4-11) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق غير معنوية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين علي ان تقييم الاداء في الشركة يعتبر ميزان تفاضل بالنسبة للترقية.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (14.600) وهذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.82) واعتماداُ على ما ورد في

الجدول (4-11) فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين علي ان وضع الموزنات التقديرية يعتمد علي عدالة المعلمات المحاسبية السابقة التي تمتاز بالصدق في التعبير.

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (29.00) وهذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.82) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4-11) فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان عدم وجود انحرافات عن المخطط يعني ان المعلومات المحاسبية التي اعتمد عليها في التخطيط معلومات محايدة.

- ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد العينة الدراسة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة (1.485) وهذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.82) واعتماداُ على ما ورد في الجدول (4-12) المشار إليه أعلاه يشير إلى أن قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المفحوصين المختلفة على الفرضية الثانية كانت (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) ، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين علي ما جاء في جميع عبارات الفرضية الثالثة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت علي ان هنالك " **علاقة ذات دلالة احصائية بين صدق وعدالة المعلومات المحاسبية و اتخاذ القرارات الادارية** " قد تحققت ولصالح الموافقين.

الخاتمة

وتشمل النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج:

الاستنتاجات: على ضوء الدراسة الميدانية قد توصلنا الى النتائج الاتية:

1. تؤكد الدراسة على وجود فروق معنوية بين ملائمة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات الادارية اذ بلغت قيمة الدلالة الاحصائية للاسئلة الخاصة بالفرضية الاولى 0.00 وهي اقل من مستوى المعنوية 0.05 .

2. تؤكد الدراسة على وجود فروق معنوية بين ملائمة المعلومات المحاسبية وعملية التوقع الجيد للمستقبل اذ بلغت قيمة الدلالة الاحصائية للاسئلة الخاصة بالفرضية الثانية 0.00 وهي اقل من مستوى المعنوية 0.05 .

3. تؤكد الدراسة على وجود فروق معنوية بين بين صدق وعدالة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارت الادارية اذ بلغت قيمة الدلالة الاحصائية للاسئلة الخاصة بالفرضية الثالثة 0.00 وهي اقل من مستوى المعنوية 0.05 .

4. ان للمعلومات المحاسبية دورا هاما في توجيه القرارات في المنشأة.

5. اظهرت نتائج الدراسة ان 95% يرون ان ملائمة المعلومات المحاسبية تساعد الادارة في اداء وظيفة التخطيط والتوقع للمستقبل.

ثانياً: التوصيات:

سعيا للارتقاء بمستوى اداء العاملين في بنك التضامن الاسلامي وبناء على ما تم التوصل اليه من نتائج فإن الدراسة توصي بما يلي :

1. التوسع في استخدام المعلومات المحاسبية في عمليات التخطيط بكافة انواعها ورسم السياسات المستقبلية للمنشأة .

2. اعداد وتأهيل متخذي القرارات الادارية في مجال التحليل المالي وعقد الدورات في مجال اتخاذ القرارات ليتمكنوا من معالجة المواقف الادارية التي تتطلب قرارات صعبة مما يسهم في زيادة قدرة متخذي القرارات في التعامل بفعالية مع المعلومات المحاسبية.

3. ضرورة التعرف علي طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة ادارية ومراعاة اختلاف الفئات المستخدمة للمعلومات وتعدد احتياجاتهم ، وكذلك توفير المعلومات اللازمة لنماذج اتخاذ القرارات وذلك ولرفع كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية .

4. ضرورة التخطيط الجيد والاستراتيجي وذلك حتى تكون المعلومات المحاسبية ذات كفاءة وفعالية وموثوق بها.

5. اجراء دراسة شاملة تتناول دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارت الادارية وذلك لاهمية تلك المعلومات المحاسبية.

المصادر والمراجع

1- عماد الدين محمد إبراهيم،"أثر جودة المعلومات المحاسبية في تعين الأداء وضبط الرقابة على التكاليف" رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا– جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2011م

2- د. محمد يوسف خضاوي، نظم المعلومات المحاسبية (عمان: دار وائل للنشر، 2001م).

3- وجدان حسان عبد الله محمد، "المعلومات المحاسبية ودورها في صنع واتخاذ القرارات الإدارية" رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا– جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2007

4- عماد الدين محمد إبراهيم، أثر جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء وضبط الرقابة على التكاليف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2022

5- عاصم النور حسن، دور جودة المعلومات المحاسبية في رفع مستوى الكفاءة النظام الضريبي، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الدراسات العليا – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا/ 2000م

6- طلال خالد عبد الباسط، دور الاتصال الإداري الفاعل في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير غير المنشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعوم والتكنولوجيا، 2005م

7- أماني علي محمد عبد النور، أثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القـرارات في المؤسسات الزراعية، رسالة ماجستير غير المنشور، كلية الدراسـات العليـا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م

8- إبراهيم درويش، د. عمر حسن يس، المشكلة الإدارية وصناعة القرار

9- أماني علي محمد عبد النور، أثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات في المؤسسات الزراعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسـات العليـا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م

10- القرارات الادارية ، (القاهرة ،1990)

11- د. محمد علي شهيب، بحوث العمليات ووضع القرارات الإدارية، القاهرة، عام 1990م

12- علي محمد السليمي، بحـوث العمليـات واتخـاذ القـرارات (القـاهرة : دار المصارف، 1971م)

13- أماني علي محمد عبد النور ، اثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات في المؤسسات الزراعية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسـات العليـا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2009،

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

السيد/ .....

المحترم،،،

السلام عليكم ورحمة الله تعالي وبركاته

الموضوع/ إستمارة إستبيان

تمثل هذه الإستبانة دراسة ميدانية يجريها الباحثون إستكمالاً لمتطلبات البحث التكميلي لنيل درجة البكالريوس في المحاسبة والتمويل بعنوان: **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات الإدارية** مما يتطلب الحصول على بعض البيانات لأختبار فرضيات الدراسة ونرجو من سيادتكم التكرم بإبداء أرائكم علي العبارات الواردة في هذه الإستبيان كما تضمنت لكم سرية البيانات التي تدلون في هذا الإستبيان لن تستخدم إلا لأغراض البحث فقط.

نشكر لكم حسن التعاون،،،

الباحثين:

ياسر أبراهيم داؤود محمد.

يونس بشير هارون بركة.

ناصر محمد عبدالله يعقوب.

والي الدين محمد مصطفى عمر.

معز موسى أحمد عطية.

أولاً:

البيانات الشخصية:-

الرجاء وضع علامة (√) أمام الإجابة الصيحيحة:

1/ **العمر:**

أقل من 30 سنة ( ) 31-40 سنة ( )

40-50 سنة ( ) فوق 50 سنة ( )

2/ المؤهل العلمي:

بكلاريوس ( ) دبلوم عالي ( )

ماجستير ( ) دكتوراه ( ) أخرى ( )

3/ المؤهل المهني:

زمالة أمريكية ( ) زمالة بريطانية ( ) زمالة عربية ( )

زمالة سودانية ( ) أخرى ( ) لا توجد ( )

4/ المركز الوظيفي:

مدير عام ( ) مدير مالي ( ) مدير إداري ( )

محاسب مالي ( ) مراجع داخلي ( ) مراجع خارجي ( ) لا توجد ( )

5/ سنوات الخبرة:

5 سنة وأقل ( ) 6-10 سنة ( ) 11-15 سنة ( )

16-20 سنة ( ) أكثر من 20 سنة ( )

6/ التخصص العلمي:

محاسبة ( ) إقتصاد ( ) إدارة الأعمال ( )

دراسات مصرفية ( ) أخرى ( )

ثانياً:

عبارات الإستبيان:

الفرضية الأولى:- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية وإتخاذ القرارات الإدارية.

الرجاء وضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة المناسب.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	إستخدام المعلومات المحاسبية يساعد في توجيه القرارات في المنشأة.					
2	فعالية القرارات الإدارية في المنشأة تتوقف على المعلومات التي تساهم بها نظم المعلومات المحاسبية.					
3	توافر المرونة الملائمة يساهم في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية مما يؤدي إلي تحسين القرارات الإدارية.					
4	المعلومات تتميز بالدقة والموضوعية تساعد إدارة المنشأة علي معرفة الإنحرافات والعمل على علاجها مما يؤدي ذلك إلي تقوية ثقة الإدارة بتلك المعلومات.					
5	إستخدام المعلومات المحاسبية في المنشأة يوضح مدى كفاءة وفعالية الأداء المالي ومعرفة نقاط القوة والضعف.					

الفرضية الثانية:- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملائمة المعلومات المحاسبية وعملية التوقع الجيد للمستقبل.

الرجاء وضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة المناسب.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	ملائمة المعلومات المحاسبية تساعد الإدارة في أداء وظيفة التخطيط والتوقع للمستقبل.					
2	غالباً ما تكون المعلومات المحاسبية الملائمة معلومات جيدة للتخطيط.					
3	المعلومت المحاسبية ذات التوقيت الملائم غالباً ما تكون معلومات ملائمة لرسم المسار المستقبلي.					
4	إحدى خصائص المعلومات المحاسبية الملائمة للتخطيط الجيد والقدرة على التوقع بالمستقبل.					
5	قدرة المعلومات المحاسبية على التقييم للتوقعات السابقة يساعد في عملية التخطيط للمستقبل.					

الفرضية الثالثة:- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صدق وعدالة المعلومات المحاسبية وإتخاذ القرارات الإدارية.

الرجاء وضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة المناسب.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	المعلومات المحاسبية الموثوق بها تمكن المنشأة من التخطيط للمستقبل يوضع موزنات تقديرية.					
2	تساعد المعلومات المحاسبية القابلة للتحقيق في تقدير حجم العمل الذي يمكن إنجازه في المستقبل.					
3	التخطيط الجيد يعني أن نظام المعلومات المحاسبية كفء وفعال وموثوق به.					
4	يعتمد وضع الموزنات التقديرية على عدالة المعلومات المحاسبية السابقة التي تمتاز بالصدق في التعبير.					
5	عدم وجود إنحرافات عن المخطط يعني أن المعلومات المحاسبية التي إعتمد عليها في التخطيط معلومات محايدة.					